



11668



۱ شماره  
۵۴۳  
حضرت

سیر برکت

۱۳ درج



٢

كتاب ملك السموات والارض

نام	تاريخ
شماره عمومی	شماره خصوصی

منتهی

الاول

الآخر

١٢٤٥



الحال



وحد  
والصواب

هذا هو الحق في كل شيء  
والصواب في كل شيء  
والحكمة في كل شيء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وربته على مقدمة وثلاث مقالات  
وخاتمة **اف** كندا وجدنا عبارة المتن  
في كثير من النسخ فالصواب ان لفظة ثلث  
هنا زائدة وقعت سهوا من قلم الناسخ  
يرى على ذلك من دل النص فيما بعد واما  
المقالات فثلث **قال** فاما لبيان المفردات  
**التي** يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المتن  
والتي اعني الواحد وقد يطلق ويراد  
به ما يقابل المقادير فيقال هذا مفرد  
ليس بمتضاف وقد يطلق على ما يقابل  
وسببان في مباحث الالفاظ وقد يطلق  
على ما يقابل الكلمة فيقال هذا مفرد  
وهو بهذا المعنى الأخير فيدرج فيها الكلمات  
المراد

والتعريفات ايضا لانها مركبات تفيد

والربيل على ذلك انه جعل المفردات في

مقابلة النفس حيث قال المقالة الثانية

في القضاء **قال** او عن المركبات **اف**

اراد بها المركبات الثامنة على ما ذكرنا فلما

في كلام الشارح ايضا **قال** لان ما يجب ان

يعلم في المنطق **اف** قيل عليه ان ما يجب

ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان

ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً وحيث يلزم

ان يكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو

بطل لا نفاهم على ان مقدمة الشروع في العلم

خارج عنه وايضا اذا كانت المقدمة

جزءاً منه كان الشروع فيها شروعا في

المنطق اذ لا معنى فيه الا الشروع في جزء  
من اجزائه والخوض ان الشروع في المنطق

م

القضاء

هذا هو الحق في كل شيء  
والصواب في كل شيء  
والحكمة في كل شيء

المقدمة لا يمكن ان يكون المنطق  
ان يعلم في المنطق يكون جزءاً منه لان  
ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً وحيث يلزم  
ان يكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو

بطل لا نفاهم على ان مقدمة الشروع في العلم

خارج عنه وايضا اذا كانت المقدمة

جزءاً منه كان الشروع فيها شروعا في

المنطق اذ لا معنى فيه الا الشروع في جزء  
من اجزائه والخوض ان الشروع في المنطق



هذا هو المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن

المقدمة في المتن  
 موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المتن  
 موقوف على الشروع في المقدمة قطعاً  
 فنقول الشروع في المقدمة شروياً في المتن  
 والشروع في المتن موقوف على الشروع  
 في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة  
 موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك  
 محال والجواب أن في الكلام مضافاً محذوفاً  
 من واجب أن يعلم في كتب المتن فيلزم 2  
 أن يكون المقدمة جزءاً من كتب المتن  
 كما جازاً منه فاندفع المحذور أن معاً والليل  
 على تقدير هذا المضاف أن المقصود بيان  
 اختصار الرسالة في الأشياء التي هي في المتن  
 الكلام أن هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وهي  
 وكل كتاب في هذا الفن يليق به أن يترتب  
 على هذه الأشياء الخمسة فهذه الرسالة كتاب

هذا هو المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن

لا يترتب على المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن

من

هذا هو المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن  
 في المتن الذي هو في المتن

يليق بها أن يترتب على هذه الأشياء الخمس  
 أما العنصر فخط وأما الكبير فلان بالجب  
 أن يعلم في كتب هذا الفن **قال** وأما  
 من حيث المادة فهو لائحة **احول** أو **قوله**  
 أن لائحة كما ذكرت أولاً متصلة على لائحة  
 وأجزاء العلوم معاً وما ذكرت في الحصر  
 يدل على أنها لها على المادة فقط وأما  
 عنه بالاعتقاد من لائحة هو المادة وحده  
 وأما أجزاء العلوم فأنما ذكرت فيها تبعاً  
 إذ لا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود  
 فلا محذور في خروجها عن الحصر **قال** والمراد  
 بالمقدمة هي **احول** أنما **قال** لأن المقدمة  
 في مباحث القياس نطوية على قضية جعلت  
 جزءاً قياساً أو حجة وقد سلك ويراد به  
 ما يتوقف على الدليل فتبيناً ول منقداً

صحة

ههنا





الادلة وشرايطها كجواب الصريح وفحيتها وكيفية  
الكبر في الشكل اقل مثلا قال فلا يتم التفرع  
اقول برسوق الدليل على وجه يستلزم  
الخط وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على  
قال رسم العلم في مفتاح الكلام اقول  
اراد برسم المنطق حيث قال ورسمه  
والمراد بمفتاح الكلام او ايل الكتاب قبل الشروع  
في المقصود اعني الفن فكيف قال اذ المقصود  
بيان سبب ايراد رسم المنطق في اثناء المقدمة  
واجاب عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو  
التصديق بوجوه قيم الترتيب لانه لما وجب  
التصديق بوجوه ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور  
بوجه مخصوص اختار للمحقق التصديق برسمه  
لاستلزامه ما هو الواجب له اعني التصديق  
بوجه ما لا يخصه ويكون غيره مستلزما له

المعبر

لما كان في  
المراد بالتصديق  
بوجه ما لا يخصه  
وكون غيره مستلزما  
له

لا يفتح

لا يفتح في اختياره كمن اتجه الى بيان كل واحد  
منها موصل الى مطلوبه فاني كما راى احداهما بعينه  
وان كان الآخر مؤديا اليها ايضا وكان  
في عبارة الشارح اشارة الى ذلك حيث  
قال قال لا يفتح ولم يقل فالعذاب قال لا  
ان يقال اقول السامع يدل على وجوب  
التصور بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدون  
وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع للكلام  
على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل  
على انه لولاه لا ممتنع الشروع مطلقا  
قال وقف على جميع مسائله اقول  
اراد به ان من تصور الفهم مثلا بان علمهم  
باصول يعرف بها افعال او افعال الحكم من حيث  
الاعراب والبناء وحصل عنده مقدمة كلية  
وهي ان كل مسئلة من مسائل معرفة الحق

الكلام

المراد بالتصديق  
بوجه ما لا يخصه  
وكون غيره مستلزما  
له







في علمه في حقيقته في تحصيله عينا في نظره  
 حقا واما اذا علم الفائدة المعقدة بها  
 المرتبة عليه فانه يتكلم رغبته في  
 وبالغ في تحصيله كما هو مقتضى ويزداد ذلك  
 الاعتقاد بعد الشروع فيه بواسطة  
 مناسبة من تلك تلك الفائدة **قال**  
 فلان قايمة العلوم **اقول** وذلك  
 لان المقصود من العلوم بيان احوال  
 الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كان  
 غاية من الاحوال والاحكام متعلقة  
 ببعضها او بعضها فمما سببه اخرى  
 كانت كل واحدة منهما علما براسها  
 ممازجة عن صاحبها وان كانت متعلقة  
 بشئ واحد من جهة واحدة او باشياء  
 مناسبة من جهة واحدة لكانتا علما

منها في حقيقته في تحصيله عينا في نظره  
 حقا واما اذا علم الفائدة المعقدة بها  
 المرتبة عليه فانه يتكلم رغبته في  
 وبالغ في تحصيله كما هو مقتضى ويزداد ذلك  
 الاعتقاد بعد الشروع فيه بواسطة  
 مناسبة من تلك تلك الفائدة **قال**  
 فلان قايمة العلوم **اقول** وذلك  
 لان المقصود من العلوم بيان احوال  
 الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كان  
 غاية من الاحوال والاحكام متعلقة  
 ببعضها او بعضها فمما سببه اخرى  
 كانت كل واحدة منهما علما براسها  
 ممازجة عن صاحبها وان كانت متعلقة  
 بشئ واحد من جهة واحدة او باشياء  
 مناسبة من جهة واحدة لكانتا علما

واحد ولم يستحسن على كل واحد منهما علما  
 على حدة واعلم ان الشارح في العلم ان يتصور  
 بوجه ما والاقتناع الشروع فيه بدونه اما  
 تصوره برسمه فانما يجب ليكون في شروعه  
 على بصيرة لم يتصور وان يفهم ان لذلك العلم  
 فائدة مخصوصة تترتب عليه سواء كان  
 ذلك الاعتقاد حقا او مطابقا للواقع او لا  
 واما الاعتقاد بما هو فائدة وغيره في الواقع  
 فانما يجب لئلا يكون سببه مما بعد عينا على  
 على ما هو ويزداد سببه في تحصيله اذا كان  
 تلك الفائدة مهمة له واما معرفته بان موضوع  
 العلم ان شئ هو فليست بواجبة للشروع  
 بل هي لزيادة البصيرة في الشروع فقول  
 لم يميز العلم المطع عنده ولم يكن له بصيرة  
 في طلبه **اقول** اراد به لم يميز زيادة في

٧

اولا ثم

واحد





ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة  
 قد حصلوا بنصده برسمه وقد حقق بما تقر  
 فان مقدمة العلم المذكورة هنا ثلثة اشياء  
 احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه وثانيها  
 التصديق بفايده وثالثها التصديق بموجبه  
 والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا  
 من المقدمة لتوقف استفادة العلم وافادة  
 على معرفة احوال الالفاظ الا ان المحص  
 اوردنا في صدر المقالة الاولى وقد جعل من  
 المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم  
 وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجبه  
 باسمه والاشارة الى ما يلحقها لا فائدة امور  
 تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم المخط وموجبه  
 لمزيد تميزه عند الطالب ولزيادة بصيرة  
 وواحدة منها متعلقة بطريق استفادته اعني

مباحث

مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر  
 كلها او لا وقد ينبغي بعضها ولا جرح في شيء  
 من ذلك اذ لا ضرورة هناك الى التصور  
 بوجه ما والتصديق بفايده ما كانا ولا لذكر  
 قال بعضهم لا اولى ان يفسر المقدمة بما يشي  
 في تحصيل الفهم قال ولما كان بيان الحاجة الى  
 احوال وذلك لان بيان الحاجة هو ان  
 بين ان الناس في اي شئ يحتاجون اليه  
 فذلك الشئ يكون غايته وغرضه وحصيل  
 بذلك معرفة العلم بفايده وتصديره برسمه  
 واما بيان تصور ما هيبة العلم برسمه فلا  
 بيان الحاجة بل هو ان يكون رسمه شئ اخر  
 دون غايته فصار بيان الحاجة اصلا  
 مستغنى لبيان الماهية برسمها فذكرت اورد  
 المحص في بحث واحد وابتدا ببيان الحاجة

المنطق مناق امرته برسمه

بسمه  
 لا بد ان يكون  
 العلم بالامر  
 لا بد ان يكون  
 العلم بالامر







والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقابلة  
 اليه وح ينفع القسمان بحزنها معا قال فذلك  
 البقي ما ان يعود **اقول** فان قيل يجوز  
 ان يعود الى العلم قلنا فلا معنى لتوسط  
 تعريف بين قسمين بل ينبغي ان يقدم علمها  
 فان قلت مطلق التصور مرادف  
 للعلم كما سيصح فما الفائدة في الافتتاح  
 بتقييم العلم ثم تعريف مرادف الذي هو  
 بالحقبة قلت الفائدة في ذلك التنبيه  
 على ان التقييم هو العدة في بيان الحاجة  
 دون تعريف لانه معلوم بوجه ما وذلك  
 كما في تقسيم او التنبيه على ان تنبيل العلم  
 به **المراد** هو مطلق التصور به يعلم  
 انه مرادف كما صرح به لك في قول تنبيلها  
 على ان التصور كما يطلق اخره فان قلت

المرادف هو الذي هو مرادف  
 له في الحقيقة

المرادف هو الذي هو مرادف  
 له في الحقيقة

تقييم العلم

تقييم العلم الى تصور فقط والى تصور معه حكم  
 يدل على ان معنى التصور امر مشترك  
 بين هذين القسمين بقيد تارة باقران  
 الحكم وتارة بعده فقد علم بذلك ان  
 يطلق على ما يرادف العلم بمع التقييم  
 فلا حاجة في بيان ذلك الى ان تعريف  
 مطلق التصور دون التصور فقط واما ان  
 التصور على ما يقابل التصور فذلك  
 معلوم من المتعارف المشهور فلا دخل  
 فيه للتعريف وهو لا يلتزم اذ لم يعلم  
 منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون  
 اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت  
 الحال على ما ذكرت لكن التعريف تنبيه  
 على ما يدل عليه التقييم اذ ربما يفعل عنه  
 ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب

المرادف هو الذي هو مرادف  
 له في الحقيقة

المرادف هو الذي هو مرادف  
 له في الحقيقة

المرادف هو الذي هو مرادف  
 له في الحقيقة







الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح



ويعجز عن جانب الالجاب بغير امره وكداهم  
له الحكم الالجاب فان ادراك النسبة مغاير  
لحكم الالجاب ايضا **قال** وعندنا في المنطقين  
ان الحكم **قال** يتوهموا ان الحكم فعل  
من افعال النفس نية الصادرة منها بناء  
على ان الالفاظ التي يعجز بها عن الحكم يدل  
على ذلك كلاسنا والايضا والاشياء  
والاجزاء والسلب وغير ما دلح انه ادراك  
لانا اذا وجدنا الى وجد انما علمنا بعد ادراكنا  
النسبة الحكمية الكلية والاتصالية او الانفصالية  
لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة  
واقعة ان مطابقتها في نفس الامر وادراك  
انها ليست بواقعة ان غير مطابقتها في نفس الامر  
**قال** لان الادراك انفعال والفعل لا يكون  
انفعالا **قال** وذلك لان الفعل هو الفاعل

النفس

وجد اننا

والحد

وايجاد الامر والانعقاد هو التفرق وقبول  
فلا يصحق احدهما على ما يصحق عليه الآخر  
بالضرورة واما ان الادراك انفعال فاما  
اذا اقتصر الادراك بالتفاضل النقيض للصور الخاصة  
من المشي واما اذا اقتصر بالصور الخاصة بالنفس  
فيكون من مقول الكيف فلا يكون فعلا ايضا **قال**  
واما علم الحكم **اقول** هذا هو الحق لان تعلم العلم  
الى هذين القسمين انما هو بالاعتناء بكل منهما عن الآخر  
بطريق يحصل ثم ان الادراك الحسني كالمشاهدة  
بطريق خاص يوصل اليه وهو الحق بالنفس  
الى اقسامها وما عدا هذا الادراك لم يربط  
واحد يوصل اليه وهو القول بالشارع في تصور  
المحكوم به وتصور النسبة الحكمية يشارك في  
التصور في الاستحالة بالقول بالشارع فلا يذوق  
في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم

مقولة

خاص

الحكم

الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح

الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح  
الحكم بالبعير  
الحكم بالرجح



المستحق بالتصديق لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فنحن لاحظ مقصود الفن ان يبين الطريق  
 الموصل الى العلم لم يثبت عليه ان الواحد  
 في تقييد ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم  
 احد قسم العلم المستحق بالتصديق ولكنه مشروطة وجوده  
 ضمن اى امور متعددة من افراد القسم الاخر  
 اذا عرفت هذا فنقول اذا اردت تقييد العلم  
 على مذهب الكفاء فليست العلم اى الادراك  
 مطلعا ايا ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة  
 اولست بواقعة ايا ان يكون ادراكا لغير  
 ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني تصديرا وادراكا  
 اردت تقييد على مذهب الامام فليست العلم  
 ايا ان يكون ادراكا كما امور اربعة هي الحكم  
 عليه وكم والنسبة للحكم وكون تلك النسبة  
 واقعة او غير واقعة واما ان يكون ادراكا

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم

ان الادراك

ان الادراك

ان الادراك

هو غير ذلك الادراك المذكور فالاول  
 هو التصديق والثاني هو التصور واما تقييد الحكم  
 فلا يبيح على مذهب الحكماء قطعا لان التصديقا  
 عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي هو الحكم  
 ولما على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك  
 ان حاصل ما ذكره الحق ان احد قسم العلم  
 هو ادراك غير مجامع الحكم وبها القسم الثاني  
 هو ادراك مجامع الحكم ويبرر عليه ان تصور  
 الحكم عليه وحده ادراك مجامع الحكم  
 فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويخرج الثاني  
 فيكون تصور الحكم عليه وحده تصديقا  
 وكذا يكون تصور الحكم به وحده تصديقا  
 آخر ويكون تصور النسبة المتعارن الحكم تصديقا  
 ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات المتعارفة  
 للحكم تصديقا مابعا ويكون كل شئ من

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم

هذا هو المقصود من هذا الفن  
 ان يبين الطريق الموصل الى العلم  
 لم يثبت عليه ان الواحد في تقييد  
 ملاحظة الاختيار في الطرق فيكون الحكم



تصديقا آخر فيبقى عدد التصديقات في مثل  
 قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه  
 الى سبعة لانه معادن له لا جزء له يكون الحكم  
 في كل واحد منها خارجا عن التصديق مجازيا  
 فلا يجوز تقسيمه على شئ من المذهبين بل لا يكون  
 صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير  
 يكون مستفادا من القول بالشارح ويكون ما ياتي  
 ويقرن به اعم الحكم مستفادا من الجملة ومنهم من قال  
 مع هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن معروفا  
 الحكم في القسمة اول وان كان معروفا لانه في التصديق  
 ولا يلزم ان يكون تصور الحكم عليه  
 او تصور الحكم به ووجهه ولا مجموعها معا  
 تصديقا لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات  
 الثلاثة تصديقا لانه ادراك معروض للحكم  
 بل يلزم ان يكون ادراك النسبة ووجه تصديقا

المتبرك  
 منطقا

لان الحكم

لان الحكم عارض حقيقة ويلزم ايضا ان يكون الحكم  
 عن التصديق عارضا فان قلت قد صح المعين ان الحكم  
 من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك من الالزام  
 بينه قلت ذلك لا يجزئ فقل ان الحكم لا يخرج من التقسيم  
 الادراك المجامع الحكم لا يخرج من التقسيم لان التصديق  
 عبارة عن القسم الكافي لالحال على ما عرفت من انطوائه  
 على شئ من المذهبين وفساده في نفسه وان كان عبارة  
 عن مجموع الحكم كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم  
 بل مركب من اقسام مع امراض معادن الحكم وذلك  
 بما وايضا يصدق على تصور المحكوم عليه والحكم  
 معانته مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون  
 وكذا ان يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا اخر بهذا  
 تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا مجموع الحكم من  
 هذه التصورات الثلاث والحكم بصدق وان يكون كصالح من  
 كل اثنين منها به الحكم ثلثة اخرى فيبقى عدد التصديقات الى

اي ان الحكم على قولنا ان  
 النسبة والمجموع

مع كل واحد من  
 داخر ومنه ما

من المذهبين  
 من المذهبين  
 من المذهبين

هكذا



والمركب بالصور



ايضا لان احد هذه السبعة هو مذهب الامام بكلا السبعة  
 السابق **قوله** وانما ان يكون قسم الشيء قسما  
 قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها وانضم منه وقسم  
 ما كان معا بلاله ومندرجا معه تحت شيء اخر مثلا اذا  
 الحيوان الى قسمين ناطق وجيولون غير ناطق كان  
 كل واحد منهما قسما من الحيوان قسما للآخر ومع كون  
 قسم الشيء قسما لان يكون ذلك قسما منه في  
 قد جعلت قسما له ومع كون القسم فيهما  
 عنه عكس ذلك **قوله** لان التقدير ان كان عكس  
 عن التصور مع الحكم **قوله** هذا بانه على ان التقدير  
 عبارة عن الادراك الجامع للحكم او المعروض للحكم كانه  
 بحدوده وغيره في قسم العلم كما يشاء ساجدا ما اذا اريد  
 بالتصديق ما هو مذهب الامام في جميع المركب من التصور  
 والحكم فلا يظهر ان التصديق به المفعول قسم من التصور لا يلزم  
 ان يكون مجموع الحكم من شيء واحد كمن يصدر عن ذلك الشيء  
 قسما منه مندرجا تحته الا ترى ان مجموع الادراك لا يكون سقفا

ولا جوارا بل كجانبين ملائمتين

فمن لا يمانع من ذلك  
 من لا يمانع من ذلك

فعبارة صاحب النسخ

ان التصديق هو الادراك  
 الذي لا يمانع من ذلك

فان كان التصديق هو الادراك  
 الذي لا يمانع من ذلك

الى ان يتسكت باذنه في التصديق بغير الحكم فيقال  
 التصديق بمعنى الجوع قيم للتصور كما انه بمعنى الحكم قيم  
 ايضا وقد جعلته في التقسيم من العلم الذي هو نفس  
 التصور فيكون قسم الشيء قسما منه **قوله** وهذا لا يمانع  
 انما يريد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما  
 هو المصور **قوله** من قسم العلم الى التصور والتصديق  
 لم يرد بالتصور معنى عاماتنا هذا التصديق بل يرد  
 بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة  
 واراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان  
 هذين القسمين متعابلمان ليس احدهما متنا ولا الآخر  
 حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسما او اما التصور بمعنى الادراك  
 مطلقا اغنى ما هو مرادف للعلم فهو مفعول آخر ولفظ التصور  
 يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى اغنى الادراك  
 مطلقا وعلى المعنى الاول عن المغايرة لادراك الشيء  
 بل حكم فلا يلزم شيء من المحذورين او اراد بالتصديق  
 مجموع المركب من الادراك والحكم واراد بالتصور مفعول  
 ذلك ولا محذور ايضا لان التصديق قيم للتصور بالمعنى

وغيره

والمعنى اعم منه

وهو التصديق هو الادراك  
 الذي لا يمانع من ذلك



في تصور  
الصور

وغير من الصور المعنى الاظم فلا اشكال على ما هو المقيم  
اصلا فمفهوم عبارة تميم يومهم التباين يزول بنفسه التصديق  
والتصور المتقابل له كما قررناه فلا ورويه لاننا نحقق  
هذا الكلام يدل على ان الاثر من متوجه على تقسيم المعنى  
كيفية منفع بالجواب الذي قررته الساجحة والتمثيل في  
المشهور فهو واردي على غير منفع عنه وقد ثبت انقسام  
عن تقسيم المعنى اظهر من انقسامه عن المشهور كما لا يخفى  
قالوا ان المبدأ بالتصور قبل تجدي على كلام المعنى  
ايضا ان يقال ان اراد بالتصور فقط للتصور الذي هو مطلقا  
لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم  
ايضا ان يكون قولنا فقط لغو لا حاجة اليه اصلا  
وان اراد به المعنى بعد الحكم لزم امتناع اعتبار التصور  
فقط في التصديق بعين ما ذكره فان قلت قلنا  
وجوابه اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذا ورويه  
على تقسيم المعنى في كل كلامه على قياس ما تقدم في الاول  
والاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المعنى  
الا انه منفع بهذا الجواب واما على عبارة القوم فهو

انما هي عندنا ايضا باقرناه  
الا ان

المقيم

والحكم

منصور

غير منفع قلنا هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني  
عن كلام المعنى يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم  
انفس لان كون حفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه  
عدم الحكم وبين الحضور الذي انما يظهر من كلامهم حيث  
ذكروا التصور في مقابلة التصديق وارادوا به معنى  
يعتبره قطعاً مع انه لم يطلقون التصور مرادفاً للحكم  
اعني بمعنى الادراك مطلقاً فالتصور عندهم معنيان  
واما كلام المعنى فلا يقتضي الا ان يكون للتصور معنى  
واحد متناولاً للتصور فقط والتصور مع الحكم  
ان التصور مطلق على ما يعاين التصديق اعني ما اعتبر  
فيه عدم الحكم فلا دلالة عليه اصلاً لانه جعل التصور  
فقط متعابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم متعابلاً  
فقط فقط وليس داخل في مفهوم فقط التصور  
بل هو مستعمل بمعنى الادراك وقد فهم اليه بقدر ان  
وجعل المقيد قسماً للتصديق فالتصور عندهم معنى  
واحد فاتفق باذكريناه ان الاشتراك في لفظ

فالتصور

الحكم

اي اللفظ الذي هو مشترك بين الحكم والادراك  
والاول هو تصور الادراك  
فقد اوضح



مطلق التصديق فقد اعتبره التصديق شرطاً او شرطاً  
التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال باق جاله  
والجواب عنه ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور السابق  
على انه صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات  
التصور السابق لا صفة وقيد فان الموصوف اذا  
كان جزء من الشيء لا يلزم ان يكون صفة جزء منه  
الا يرى ان قطع الخشب اجزاء لا يفسد ويرى ان يكون  
لكل القطع قطعاً جزءاً منه وكذا حال في الشرط فان  
الموصوف اذا كان شرطاً لشيء لا يجب ان يكون  
صفة شرطاً له فاذا قلنا ان كاتب في هذه  
المقديق او شرطه هو تصور الان وانه التصور  
في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له  
بل انما عرض لمجموع الادراكات الثالث لكن هذه الصفة  
خارجة عن ماهية التصديق وموصوف بها وهو ذات  
ذلك التصور داخل فيه ولا يلزم تركيب التصديق  
من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا يلزم

جزء منه

قلت

بما سبب الدوام

انما ينظر في كلامهم دون كلامهم وهذا الاستدراك يدفع  
الاعتراضان عن التقييم المشهور واما انما قد عارض  
فانما هو بالجواب الاول بل ان المقابل للتصديق عند  
كاشح به هو التصور فقط وليس التصديق فسمانه  
بل من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الاول وكذا  
المعتبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصور مطلقاً  
لا التصديق فقط وعدم الحكم انما اعتبره التصور فقط  
لان التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني ايضا  
وانه في قولنا ذلك لانه يلزم منه تركيب الشيء من  
على مذهب الامام واستدراك الشيء بنقيضه كما ذهب  
قال والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني  
الى اخر القول **الاجابة** بحث لان المعتبر في التصديق  
هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة  
لكمية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص  
مستفاد من العقل الكلي اذا كان نظراً فيكون كل واحد  
منها تصوراً ساذجاً مقابلاً للتصديق وساذجاً جاحث

الاعتراض

بما سبب الدوام

قوله والمعتبر في التصديق شرطاً

بما سبب الدوام



١٦  
 واد أن المفضل قد قوتى على ما بيننا من الصداقة وشدته على الجمع  
 لأن الامام وبسبب الصداقة التي كانت بينهما ستمد له ما دانه  
 فوفاها له على ما بيننا من الصداقة والعدل على ما بيننا من الصداقة  
 اذ وسمعت انه لم يزل في العز في الصور  
 اقتصد من غير ان يترك عن فلكه لولا اني تهرب  
 صدق ان الصداقة بيننا واد ان المفضل  
 على ما بيننا من الصداقة والعدل على ما بيننا من الصداقة  
 ليع ان يوصلني الصداقة بيننا واد ان المفضل  
 نظري على ما بيننا من الصداقة والعدل على ما بيننا من الصداقة



هذا هو المقصود من النظر في التصديقات  
 وهو ان لا يكون التصديق في الشيء  
 الا بعد ان يكون التصديق في  
 ما هو اقل منه في الوجود  
 والاعتماد على ما هو اقل  
 من التصديق في الشيء  
 هو ما هو اقل من التصديق  
 في الشيء في الوجود  
 والاعتماد على ما هو اقل  
 من التصديق في الشيء  
 هو ما هو اقل من التصديق  
 في الشيء في الوجود

وله نظر باطل  
 شيء من التصورات لا وهو باطل قطعاً وكذلك ليس  
 جميع التصديقات بدائية والا لما احتجنا ان نحصل شيء من  
 التصديقات وهو ايضا باطل قطعاً **قال** وفيه نظر **اول**  
 هذا النظر واراد على هذه العبارة وان كان الحق قد  
 فسرنا في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر **قال**  
 بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير ان لما كان شيء من  
 الاشياء مجهولاً لنا جهلاً محتوجاً الى نظرنا كان مالا احتياجاً الى  
 نظر معلوم لنا فتأمل **قال** ولا نظراً **اول** عطف على قوله في النظر  
 بدائية وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتصديقات  
 النظرات والمقصود بيان حال كل واحد منها على حدة  
 اي ليس كل واحد من التصورات نظراً اذ لو كان  
 كل واحد منها نظراً لكان تحصيل التصورات بطريق  
 التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظراً  
 اذ لو كان كل واحد منها نظراً لكان تحصيل التصديقات  
 بطريق الدور والتسلسل وتما جمع بينهما للاستدراك في التل  
 والاختصار على قبيل ما مر فان قلت جاز ان يكون  
 جميع التصورات نظراً وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديقات  
 بدائية فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ايضا ان يكون

في العبارة

يقين

لا

احسن

جميع التصديقات نظراً وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديقات  
 بدائية فلا يلزم دور ولا تسلسل ايضا قلنا هذا البرهان قوي  
 على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس  
 فان لم يكن الكلام والافلا على ان البيان في التصورات  
 يتم بدون ذلك ايضا لا التصديقات البدائية الذي  
 ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصديق  
 المحكوم عليه في محكوم به والنسبة وكل ذلك نظري على  
 ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير  
 ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظراً يكون  
 فوقك لو كان كلنا نظراً يلزم الدور والتسلسل تصديقات  
 نظراً ويكون كل واحد من التصورات المتكوفة  
 ايضا نظراً ويكون ايضا ذلك واللازم بطريق الدور  
 منه تصديقات نظراً والتصورات المذكورة فيه ايضا  
 نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات  
 الى الدور والتسلسل لئلا يكون الاستدلال بهذه  
 المقدمات محالاً قلت هذه المقدمات وتصوراتها  
 امور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فتم الاستدلال

كل واحد منهما



منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه

قطعا نعم يلزم ايضا من كونها معلومة لنا ان لا يكون جمع  
التصورات والتفسيقات نظريا في الواقع ومنها ما هو  
المطلوبنا **قال** فلانه يقتضي **اقول** اذا كان الدور مرتبة واحدة  
كما اذا توقف **ا** على **ب** و **ب** على **ا** يلزم ان يكون **ا** مقدما  
على **ب** وحاصلا قبل حصوله مرتبة واحدة وذلك لان **ا** لا  
يكون على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة كان مقدما  
على **ب** بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم  
على **ب** بمرتبة اثنين وقيل عليه حال **قال** فان عني  
**اقول** حاصل السؤال ان استحضار امور غير متناهية  
في زمان واحد في ازمة متناهية في زمان واما استحضار  
في ازمة غير متناهية فليس في فاذا فرض ان تحصل الاثر  
بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم من استحضار ما لا  
اما دفعة واحدة او في زمان متناه متناهية في زمان  
ادعى انه يلزم من استحضار ما لا متناهية في زمان في ازمة غير متناهية  
سلنا الملازمة ومنعنا بطلان الملازمة لان يكون في  
فانتم موجودة في ازمة غير متناهية ماضية وحصل لها  
الآن في تلك الازمنة ادراكات غير متناهية فيحصل

منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه

منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه

الآن ادراك المطر الموقوف على الادراكات التي لا تتناهي  
**قال** فان الامور الغير المتناهية معدت لحصول المطر **اقول**  
فعل عليه ان الامور الغير المتناهية هي العلوم والادراكات  
التي يقع فيها الحركات الفكرية اعني الانتقالات التي هي  
الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا اردت تحصيل المطر  
بالنظر فلابد هناك من علوم سابقة عليه ومسايرة  
والانتقال من بعض الى بعض والعلوم السابقة ليست  
بمعدت للمطلوب لانها بما معها فان العلم باجزاء المعرف  
بجامع العلم بالعرف والعلم بالمقطعات جامع العلم بالنتيجة  
فلو كانت العلوم السابقة لمعدت للمطلوب لما امكن مجزئتها  
ايما لان المعد يعجب الاستعداد واستعداد الشيء كونه  
بالقوة القريبة او البعيدة فيمنع ان يجمع وجوده بالفعل  
نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها للمطلوب  
لا يجمع بل انما يحصل المطر عند انقطاعها فالعلوم التي  
اما على موجبة للمطلوب او شرط لحصوله فلا بد ان يكون  
حاصلة ومجتمعة معا عند حصول المطر وان كان ذلك  
والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب

منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه

منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه

منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
منه ان كان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه  
فان العلم لا يتوقف على الاشارة اليه



هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

فلزم حاحاطة الذين بامور غير متناهية وقوة واضح  
وهو محال فيتم الدليل فيسقط الاعتراض واجبة بان  
لا شك ان الحركات الفكرية معدة لحصول المطمئنة  
الاجتماع معه ولما يقع فيه تلك المعدات اعني العلوم  
والادوات وان لم يتبع اجتماعها مع المطمئنة ليست  
مما يجب اجتماعها باسرها مع فانما نجد من اتقناء العقائد  
المركبة الكثرة المقدمات والنتائج التي تنصل بها الى المطمئنة  
انما نذكر بل عند حصول المطمئنة عن كثير من تلك المقدمات السابقة  
مع الجزم بالمط بل انما مفضل بعد ما حصل المطمئنة عن المقدمات  
القريبة التي بها يحصل لنا المطمئنة مع ملاحظه المطلوب  
وحصوله بالفعل فلو كانت في المسائل الهندسية الكثرة المقدمات  
جدا فان من زوالها علم انه عند ما حصل له التصديق فذلك  
المسائل قد زحل عن المقدمات البعيدة فلهذا كانا قايما ب  
فذلك التصديق و علم ايضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد  
حصولها ويجزم بها جزمنا يقيننا مع الغفلة عن المقدمات  
القريبة ايضا فنعلم اجمالا ان هناك مقدمات يقينية  
توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلوم والادوات

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

لا بد اجتماعها مع المطمئنة بل يكفي حصولها منعاقبة  
وكان ذلك الاعتراض متجاها غير ساقط ويحتاج الى الجواب  
الذي ذكره الشارح وانما حكمه على تلك الامور الغير المتناهية  
بكونها معدة لانها محال المعدات او في حكمها عدم  
لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة عن المعدات  
في جولة الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم  
اجتماعها مع المطلوب مفصلة ام بالفعل لكنها يجب ان يكون  
مجلة ان بالقوة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلنا ان كان  
النفوس وقوة تلك الغير المتناهية مجلة ليس في وانما  
او ان كانا يادوة مفصلة فيكون ان يحصل للنفوس اعمدة  
منفصلة في ان من غير متناهية ويكون تلك الاعمدة حاصلة  
الآن ان عند حصول تلك المتوقف عليها مجلة على ان تفصل  
كما جاز ان لا يكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول  
المتوقف عليها مجلة جاز ايضا ان لا يكون حاصلة بالقوة  
القريبة لا بد لغير هذا الجواب من دليل **قال** هذا الدليل  
مبنى على صيرورة النفس **اقول** قد يتوهم عدم ابتناءه عليه  
لان الناطق يحصل المطمئنة اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
لا بد من العلم  
بما هو المطلوب















الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً للناس

محرم الحرام الحرام الحرام

ایوانی  
مؤلفه  
العبد  
حاضر

كما صرح به اولاً ووجه لا يحتاج في اخراجه عن تعريف  
 الآلة الى القيد الاخير بل هي حادثة بقوله ومنفصلة  
 اي منفصلة ذلك الفاعل والكجواب عنه انا اذا فرضنا  
 ان **مثلاً** اذا **اوجب** **وب** او **جرح** فلا شك ان  
 له مدخل ما في وجوده وليس الا لكونه فاعلاً  
 اذ لم يكن وجوده الا بان يصير **فا** فاعلاً  
 بعيد لم يصل اثره الى **فيكون** ايضاً منفصلة  
 بعيداً فيصدق على **ب** حينئذ انه واسطة بين الفاعل  
 ومنفصلة في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير  
 والى ما ذكرناه مضافاً اشارتاً مجملًا بقوله ذللت على  
 الشيء على له بالواسطة فتأمل **قال** والقانون امر  
**اي** اذا قلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل  
 امر كل اي مفعول لا يمنع نفس تصور من وقوعه  
 فيه وله جزئيات متعددة محل مو عليها فهو  
 هذه القضية ايضا امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها  
 على جميع جزئيات موصفاتها ولها فروع وهي  
 الاحكام الواردة على خصوصيات لك الجزئيات

هذا التوقيف على قوله الله تعالى  
وصحبه النيران من غير ذكر  
ان القصر في كل ما ذكره  
ولد ما ذكره



كقولك زيد سنة من قام زيد مرفوعاً وعلمو  
في ضرب عمر مرفوعاً الى غير ذلك وهذه الفروع  
مندرجة تحت القضية الكلية المستتملة عليها بالقوة  
القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة  
والضابطة اسماء لذلك القضية الكلية بالقياس  
الى تلك الفروع المندرجة فيها والاشترار اجها منها الى  
الفعل يسمى تفريعاً وذلك بان يحل موضوعها اعني  
الفاعل على زيد مثلاً فيحصل قضية ويجعل تلك القضية  
الكلمية كبرى وترتب الفيا س هكذا زيد فاعل وكل

الكلمية كبرى وترتب الفيا س هكذا زائد فاعل وكل  
فاعل مفعول فينتج ان زيدا مفعول وقد خرج بهذا العمل  
هذا النوع من القوة الى الفعل وقس على ذلك غيره  
فقوله امر كل اى قضية كليمية وقوله منطبق اى مثل  
بالقوة على جهة ثبوت اى على جميع احكام جزئيات مفعول  
وقوله لتبع احكامها منه اى بالفعل على العوجه الذى  
قررناه **قال** لانه واسطة بين القوة العاقلية **اقول**

فقبل عليهما ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية  
لا فاعلة لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا  
لان الفاعل هو الجبذ والضايف

تبرکات علیہ السلام

*[A large, dense handwritten note in Arabic script, likely a commentary or explanation related to the preceding text.]*

١٠٠٠  
 من النسخة التي في  
 من النسخة التي في  
 من النسخة التي في

في التديبات وان كان ادراكا فكونه الا اما بناء  
 على الظاهر للمبادي الى افهام المتدربين من كون العاقل  
 فاعلة لا ادراكا لها كما ذكره واما بناء على انه الذي بين القوة  
 العاقلية وبين المعلومات <sup>التي هي</sup> تترتبها لاكتساب الجهول فان  
 الاثر الحاصل فيها يترتب العاقلية اياها على وجه الصدا  
 انا هو بغا سطة هذا الفن **قال** ان حقيقة كل علم مسائل  
 ذلك العلم **اهل** اسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والنحو  
 والشفقة وغيره ما تطلق تارة على المعلومات المخصوصة  
 فبما ان مثلا قلنا يعلم النحو <sup>اي العلوم</sup> <sup>التي هي</sup> تعلم تلك المعلومات  
 المعنية واخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر  
 فعلى الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره اولا وعلى  
 حقيقة التديبات مسائله كما صرح به ثانيا واعرض عليه  
 بان اجزاء العلوم كما سيندر في الحاشية ثلثة الموضوعات  
 والمبادي والمساائل واجيب بان المختص بالذات  
 من هذه الثلثة هو المسائل واما الموضوع فاما الصحيح  
 ليرتبط بسببه بعض المسائل وبعض ارتباها **كس** ثم  
 جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادي

[illegible]

و اذا كان محبته المدفون متاخر  
الموضوع والمباشر الى انهما اضممتا



العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي

تدبر

اجتبه اليها لتوقف تلك السائل الكثيرة عليها فالانساب  
والاولى ان يجتبه تلك السائل على حدة وتسمى باسم  
فن جعل جعل الموضوع والبادي من اجزاء العلوم  
فلعل ذلك منه تسليح بناء على شدة احتياج العلم اليها  
فتسرى لمنزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعتبر للتصديق  
بالذات ان السائل مع ما يحتاج اليه من الموضوع والبادي  
معاً وتسمى باسم فيكون ح من اجزاء العلوم لكن لا  
اولى كالحقيقة **قال** لانه قد حصلت تلك المسائل **اول**  
فيل علم ان مسائل العلوم تنزله بكونها في العلوم  
والصنائع اقسامها من ملاحق الافكار فكيف يقال ان  
قد حصل **اول** و قد وضع اسم العلم بازانها واجتبه بان  
وضع الاسم ليعلم لا يتوقف على حصوله في الخارج بل في  
فلم يزد في تحصيل المسائل **اول** لانها السحرية وقد وثقت  
بنامها لم يسم باسم العلم بل اراد ان تلك المسائل  
لو خطت اجمالاً وسميت بذلك الاسم وان كانت  
بعضها مستخرجة بالفعل وبعضها حاصل بالقوة فلا يحل  
**قال** ومن ان يقول وحسب **اول** ولو قال ذلك

العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي  
العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي  
العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي

العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي

العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي

٢٧

لم يكن صحيحاً ولو قال ويؤاى ذلك القانون او قال  
وعرفه كمان صحيحاً لكنه عارضه التفسير المذكور **قال**  
العلم من حيث هو لا يتوقف على الاشياء من حيث هي  
وكذا انه صرح به ثانياً **قال** كمن تصور العلم يتوقف  
على ما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل  
فلا بد تصور وجهه اجتبه الى ان تصور تلك التصديقات  
لانه في اجزاءه فاذا تصور تلك التصديقات بغير  
مجموعة فقد حصل تصور العلم حين اذ لا معنى لتصور شيء  
بحسب التام الا تصور جميع اجزائه والتصور امر لا محالة  
فيه ان يتعلق بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور التصور  
وان يتصور التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصور  
ولما كان تصور جميع تلك التصديقات امر متعدي

العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي

لشرح

لم يكن تصور العلم حجة مقدمة الشرح فيه **قال**  
هذا الاشارة الى جواب معارضة **اول** اذا استد  
العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي  
العلم من حيث هو لا يتوقف على  
الاشياء من حيث هي





ولا يكتفى في ذلك الى دليل فان ذكر شي يتقوى به المنع  
 يسمى سندا للنع وان منع مقدمه غير معنية بان يقول  
 ليس ذلك يمنع مقدمه صحتها ومعناه ان فيها خلافا  
 فذلك يسمى نقضا اجماليا ولا بد هناك من شاهد  
 على الاختلاف فلم يمنع شيئا من المقدمه لا معنيته ولا  
 معنيته بل ورد دليلها معا بل لا دليل السند والاعلى  
 فقيض مقدمه فذلك يسمى معارضة **قال المنطقي** اما  
 في قوانين الاكتشاف **اقول** وذلك لان الاكتشاف  
 اما للتصور واما للتصديق والاول انما هو بالقول ما افهم  
 والثاني ففوقه ان الاكتشافات الاقفا تين متعلقة  
 بالبراهين وهي القوانين المنطقية المتعلقة باكتشاف التصور  
 والتصديقات فليس هناك ما نود متعلق بالاكتشاف  
 خارج عن المنطق **قال** بل بعض اجراءه يدعى **اقول**  
 فان انتاجه لنتائج بين لا يحتاج الى بيان اصلا بكل  
 من تصور موجبين كليتين على بسبب الضرب الاول  
 من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي هي نتيجتها  
 جزم بداهة باستلزامها اياتا ومكنا حال في الضرورة

في القوانين المنطقية المتعلقة باكتشاف التصور والتصديقات فليس هناك ما نود متعلق بالاكتشاف خارج عن المنطق

فان انتاجه لنتائج بين لا يحتاج الى بيان اصلا بكل من تصور موجبين كليتين على بسبب الضرب الاول من الشكل الاول

جزم بداهة باستلزامها اياتا ومكنا حال في الضرورة

دليل المنطقي

حسب الوجود الخارجي مسلم فانه كما تحقق الخاص  
 في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الداخلي  
 فلا اذ جاز ان يفعل الخاص ولا يفعل العام كما  
 انفا فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق  
 عليه المعرف وذلك لان الموجبة الكلية  
 الثانية تفقص الموجبة الاولى على طرعه القدر  
 وبالعكس وذلك لان الاولى ايضا  
 عكس نقض الثانية على طريقهم فكل واحدة  
 منهما مستلزم للآخرى وفائدة قوله وبالعكس  
 اثبات اللزوم من الطرف الاخر ثبت الملازمة  
 له او على بقوله وهو ملازم للكلية الثانية  
 وهو لا يستعمله على الذاتيات مانع وذلك  
 لان ذاتيات كل شئ ما تحصره وتميزه عن جميع  
 ما عداه فيكون الحد الثام بواسطة اشتماله  
 على الذات في التميز فيكون مانعا عن دخول الانما  
 فيه والمقصود بيان الناسبة بين المعنى **اصطلاح**  
 والمعنى اللغوي فلا بد ان الرسم ايضا منع



عن دخل الاغيار فيه فيسفي ان يسمى حدا واعلم  
 ان ارباب العربية والاصول يتعلمون الحد بمعنى  
 المعرف وكثيرا يقع الغلط بسبب الغفلة عن هذا في  
 الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة  
 بتعدد الاطلاع على زياتها والتميز منها في  
 عرضياتها فتعسر انما واصلا الى حد التعذر  
 فان للحد شبهة بالعرض العام والغفلة بالخاصة  
 فلهذا كنت يرى رسم القوم يستعقب الحد  
 والمفردات اللغوية والاصطلاحية فامرنا  
 سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح  
 لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا  
 وما كان خارجا عنه كان عرضا له فحد المفردات  
 في غاية السهولة وحد ما ورسومها يسمى  
 حدودا ورسومها بحسب الاسم وحد بالحقائق  
 في غاية الصعوبة وحد ما ورسومها يسمى  
 حدودا ورسومها بحسب الحقيقة لان الغرض  
 من التعريف ان المقصود من التعريف

وكذلك الاستشنان في المتصل فان من علم الملازمة  
 وعلم وجود الملازمة وعلم وجود اللازم قطعاً وعلم  
 ان المتضمنين المذكورين اعني المقدمة البدالية  
 على الملازمة والمقدمة البدالية على وجود الملازمة  
 يستلزم ان تلك النتيجة وبذلك الحال اذا استثنى  
 فتنقض التالي وكذا القياس الاستثنائي المنفصل  
 به مني الانحياز وكثير من مباحث العكوس والتناقض  
 ايضا بدوي فان قلت اذا كانت هذه المباحث بدوية  
 فلا حاجة الى تدوينها في الكتب قلت في تدوينها  
 فانهما ان احدهما ازال ما عسى ان يكون في بعضها  
 من خاديج الى تبيين ما ونايتها ان يتوصل بها  
 الى المباحث الاخرى الكسبية قال انما استفاد من  
 البعض البديهي **اقول** فان قيل استفادة البعض  
 الكسبي من البعض البديهي انما يكون بطريق النظر  
 فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قايدين اخرين  
 المحذوف قلت ذلك الطريق ايضا بدوي كالكسبي  
 مستفاد من البديهي منه بطريق بدوي فلا حاجة  
 لتدوينه

بمعنى بيان  
 انه  
 فهو صواب لكنه ليس بحقيقة  
 فلهذا ان كان هذا انما

الانظر الى  
 من المنطق  
 في المنطق



منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة

الى فان اقول آخر اصلا **قال** فالمدكور في المعوض المعترض  
 لا يتصل للمعارضة **اقول** قبل عليه انما يلزم ذلك  
 اذا قرئت كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان نقر  
 بهذا لو كان النطق محتاجا اليه لكان اما بدويا  
 او كسبيا وكلاهما باطل اما الاول فلانه يلزم الاستغناء  
 عن تعلمه وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور  
 والتسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة  
 على نفي الاحتياج الى النطق نفسه ووجوب ذلك للجواب  
 وزود بان ابطال كونه بدويا وكسبيا يدل على نقضه  
 في نفسه فلا يتعلق له كونه محتاجا اليه اذ يصح ان يقال  
 ليس النطق محتاجا اليه والالكان اما بدويا او كسبيا  
 وكلاهما باطل فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان  
 هذه شبهة يتمسك بها في هذا العلم سواء اجمعت اليه  
 ولنا ايضا ان نقول في فقر المعارضة النطق كسبي  
 فلا يحتاج اليه في الكتب النظريات المحتاجة الى النطق  
 اقل الاقل فلانه لو لم يكن كسبيا لكان بدويا وهو باطل  
 والا لاستغنى عن تعلمه واما الثاني فلانه لو احتج اليه  
 لم يباين

منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة

منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة

منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة

منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة

ويبين في القسمين فظهر ان النطق  
 ليس ما يستغنى عن تدوينه

منه كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل ولم يلتفت  
 الشايع الى هذا التقدير ان كان المناسب ان يتقدم  
 المحض ذكر النطق وان يشر الى لزوم الدور والتسلسل  
 في الكتاب النظريات المحتاجة الى النطق لا ان يقتصر  
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقال بل يبين  
 المحض الاحتياج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان  
 حاله ما اذا اهل هو بدوي يجمع اجزائه حتى يستغنى  
 تدوينه في الكتب او كسبي يجمع اجزائه حتى يمتنع  
 تحصيله فضلا عن تدوينه ولا مما يمتنع تحصيله وتدوينه  
 مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب  
 ولم يلتفت ايضا الى هذا التعجيب لان المشهور  
 في كتب الفن ابراء المعارضة في هذا الموضوع ينبغي  
 الاحتياج اليه **قال** لانها المعاملة على سبيل الممانعة  
**اقول** يعني ان المعارضة معاملة الدليل بدليل اخر  
 مانع للاول في قبوله مقتضاها وما ذكرتم كسبي  
**قال** لا يتم عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **القول**  
 اي لا يتم عند من غير اما ولا يحصل له زيادة بصيرة



في الشروع في العلم اللاحق العلم بان موضوعه ما اذا كان  
 المقصود بان الشيء الظاهر في مثله موضوع لهذا العلم  
 كما اشترنا اليه سابقا **قال** ولما كان موضوع المنطق  
 اخق من مطلق الموضوع **اقول** هذا كلام القوم  
 ويبدو منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك  
 اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعام اذا كان  
 هناك شيان احدهما ان يكون العلم بالخاص علمية  
 بالكنه ونائبها ان يكون العام ذاتا لخاص وكلاهما  
 ممنوعان في طبيعة النزاع **واجب** عن ذلك بان  
 الخاص ههنا اخ موضوع المنطق مقيد بالعام في موضوع  
 العلم مطلقا لا يتصور معرفة المقيد اللاحق معرفة المطلق  
 وانضامه الى مقيد به وهو هذا الجواب بان المطلوب ههنا  
 ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف موضوعه  
 على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو  
 عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود  
 والتقدير يقيد مثلا وليس ذلك مقيدا فاسقط ما ذكرتم  
 بل الحق في الجواب ان يقال انه لما كان المقصود التقديري

في العلم اللاحق العلم بان موضوعه ما اذا كان المقصود بان الشيء الظاهر في مثله موضوع لهذا العلم كما اشترنا اليه سابقا قال ولما كان موضوع المنطق اخق من مطلق الموضوع اقول هذا كلام القوم ويبدو منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعام اذا كان هناك شيان احدهما ان يكون العلم بالخاص علمية بالكنه ونائبها ان يكون العام ذاتا لخاص وكلاهما ممنوعان في طبيعة النزاع واجب عن ذلك بان الخاص ههنا اخ موضوع المنطق مقيد بالعام في موضوع العلم مطلقا لا يتصور معرفة المقيد اللاحق معرفة المطلق وانضامه الى مقيد به وهو هذا الجواب بان المطلوب ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف موضوعه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود والتقدير يقيد مثلا وليس ذلك مقيدا فاسقط ما ذكرتم بل الحق في الجواب ان يقال انه لما كان المقصود التقديري

مطلوب

بالفهم المقصود التقديري

لأن الشيء

بان الشيء الظاهر في موضوع المنطق وذلك لا يمكن الا  
 بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في التقدير  
 فسر اوله والحاصل ان المطلق في هذا المقام لو كان مقصورا  
 ما صدق عليه موضوع المنطق لم يحج الى معرفة مفهوم  
 الموضوع اصلا لانه عارض له لا ذاتا له واما موضوع  
 اذا كان المطلق التقديري بالموضوعية اصبحت الى بيان  
 مفهومه سواء جعل في التقديري موضوعا وقيل  
 موضوع المنطق فهو هذا او جعل محولا وقيل هذا هو  
 المنطق **قال** تلحق الشيء لما هو **اقول** لفظ ما موضوعية  
 واحد الضمين راجع الى ما والآخر الشيء الى تلحق الشيء  
 للآخر الذي هو اما ذلك الامر هو اي الشيء وحاصله  
 تلحق الشيء لذاته **قال** كالتلحق بالخاص لذاته لان  
**اقول** فان قلت العارض للشيء ما يكون محولا عليه  
 خارجا عنه والتلحق ليس محولا على الا ان اجيب بان  
 يتلحق في العبارات كناية فيكون مبداء  
 المحول كالتلحق والمنطق والنسب والكتابة وغيرها

ما ذكرنا عليه كونه ذاتا لشيء من الاشياء ومحمول عليه  
 التلحق بالخاص لذاته لان ذلك الامر هو اي الشيء وحاصله  
 تلحق الشيء لذاته قال كالتلحق بالخاص لذاته لان  
 اقول فان قلت العارض للشيء ما يكون محولا عليه  
 خارجا عنه والتلحق ليس محولا على الا ان اجيب بان  
 يتلحق في العبارات كناية فيكون مبداء المحول كالتلحق والمنطق والنسب والكتابة وغيرها

لأن





منها من التسمية  
وغيره من بها المحل المشقة واعلم ان العوارض  
التي تلحق بالاشياء لا يكون بينها وبين تلك  
الاشياء واسطة في بقوتها لها بحسب نفس الامر  
واما العلم ببقوتها لها فبما يحتاج الى برهان **قال** كما ذكر  
بالارادة اللائقة للانسان بواسطة انه حيوان  
**اقول** طريق المناظرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة  
الجزء الاخر من الاعراض الذاتية التي يجب عنها  
العلوم وليست صحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية  
ما يلحق الشيء لذاته او ما يباين به سداً وكان هو  
ادخارها عنه كالحضك اللاحق للانسان بواسطة  
التعب فانه امر خارج عنه **قال** لما فيها من الغرابة  
**اهل** يعني ان التلغفة الاولى من الاعراض الذاتية  
لا تستند الى الذات في الجملة نسبت الى الذات بساويه  
وتسمى ذاتية واما التلغفة الاخرى فهي وان كانت  
عارضة لذات المعروض الا انها ليست مستندة الى ذات المعروض  
التي يباين فيها غرابة بالقياس الى ذات المعروض لما يباين  
فلهذا

فربما

طريقة

لانه برهان ان يكون العوض اللدني  
اعلم في الحوض

الكله ليس الى الحوض

وسميت

فلهذا

فلم ينسب اليها بل نسبت اعراضا غريبة **قال** والعلوم كانت  
فيها **اهل** وذلك لان المقصود من العلم بيان احوال الاعراض الغريبة  
موضوعه والاعراض الذاتية للشيء احوال له في الحقيقة  
الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال الاشياء الاخرى كاش  
هي بالقياس اليها اعراض ذاتية فصح ان تحت عنها  
في العلوم الباحثة تنح احوال تلك الاشياء الاخرى مثلاً  
كحركة بالقاس الى الامكن عرض غريب وبالقياس الى الجسم  
عرض ذاتي فصح ان تحت عن الحركة في العلم الذي  
موضوعه الجسم وقس عليها ما عدنا **قال** فنقول موضوع  
المعلومات التصورية والتعدينية **اقول** ليس المراد  
انها مطلقاً موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة الارصاد  
موضوعية وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع احوال  
المعلومات التصورية والتعدينية بل احوالها باعتبار  
صحة ايصالها الى مجمل وتلك الاحوال هي الايصال  
وما يتوقف عليها صحة الايصال واما احوال المعلومات  
لا من هذه النشئة اعني صحة الايصال لكونها موجودة  
في الذهن او غير موجودة فيه وكونها مطابقة لما هي الا

الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال الاشياء الاخرى كاش  
هي بالقياس اليها اعراض ذاتية فصح ان تحت عنها  
في العلوم الباحثة تنح احوال تلك الاشياء الاخرى مثلاً  
كحركة بالقاس الى الامكن عرض غريب وبالقياس الى الجسم  
عرض ذاتي فصح ان تحت عن الحركة في العلم الذي  
موضوعه الجسم وقس عليها ما عدنا **قال** فنقول موضوع  
المعلومات التصورية والتعدينية **اقول** ليس المراد  
انها مطلقاً موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة الارصاد  
موضوعية وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع احوال  
المعلومات التصورية والتعدينية بل احوالها باعتبار  
صحة ايصالها الى مجمل وتلك الاحوال هي الايصال  
وما يتوقف عليها صحة الايصال واما احوال المعلومات  
لا من هذه النشئة اعني صحة الايصال لكونها موجودة  
في الذهن او غير موجودة فيه وكونها مطابقة لما هي الا

اقول كذا في المنطق  
المصدرية والمصدرية  
والاستدلال بل تحت  
فلا يكون تلك المعلومات موضوع المنطق  
فما يكون المعلومات التعدينية من مثلاً وخاصة قد  
ناقضاً ولكن المعلومات التعدينية فنية وتلك  
من قبيل قضية وغير ذلك من الاحوال ككونها في  
ما يتوقف عليها الايصال



سبح الله وحده  
والمجد له  
والعز له  
والكرام له  
والجل له  
والعز له  
والكرام له  
والجل له

[illegible]

۴۴







الملك الناصر الملك الناصر  
الملك الناصر الملك الناصر  
الملك الناصر الملك الناصر  
الملك الناصر الملك الناصر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

مجلسه اول  
در تاریخ ۱۳۰۴  
در روز ۱۴

لا اله الا الله  
محمد رسول الله

لا اله الا الله  
محمد رسول الله



في ما به التصديق وليزاد اجزا او ثمانية بل قال  
شبهه في قوله تصديق

في ما به التصديق وليزاد اجزا او ثمانية بل قال  
لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم عليه  
والحكم به والحكم وهذه العبارة يجعل على وجهين  
احدهما ان يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه المتضمن  
ويكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم وعلم  
ما ذكره الشارح والثاني ان يجعل فعله والحكم معطوفا على  
على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه  
من نفس الحكم ولو صح جعل الحكم بمعنى الابطاع لم يلزم  
مخذ ولا يصلح بل كان الحكم نفسه جزءا من التصديق لا  
نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من اجزا او ثمانية  
في عبارة المختص حيث صرح فيها بان المعنى والتصديق  
تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الابطاع لزم ادراج  
على اربعة لا يقال فعل الامام جعل الحكم بمعنى الابطاع ادراجا  
كما هو مذهب الاول والى وسماه تصورا فاقول ان كل  
تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم  
وتصور المحكوم به والتصور الذي هو الحكم  
الابنم ما ذكره الشارح في عبارة المختص ايضا لا يقال

در اورد  
نظير  
تصديق  
تصور  
الحكم  
بمعنى  
الابطاع  
فان  
كل  
تصديق  
لابد  
فيه  
من  
تصور  
الحكم  
عليه  
والحكم  
به  
وهذه  
العبارة  
يجعل  
على  
وجهين  
احدهما  
ان  
يجعل  
قوله  
والحكم  
معطوفا  
على  
المحكوم  
عليه  
المتضمن  
ويكون  
المعنى  
ولا  
بد  
فيه  
من  
تصور  
الحكم  
وعلم  
ما  
ذكره  
الشارح  
والثاني  
ان  
يجعل  
فعله  
والحكم  
معطوفا  
على  
على  
تصور  
المحكوم  
عليه  
فيكون  
المعنى  
ولا  
بد  
فيه  
من  
نفس  
الحكم  
ولو  
صح  
جعل  
الحكم  
بمعنى  
الابطاع  
لم  
يلزم  
مخذ  
ولا  
صلح  
بل  
كان  
الحكم  
نفسه  
جزءا  
من  
التصديق  
لا  
نعم  
ما  
ذكرته  
وهو  
ان  
تصور  
الحكم  
جزء  
من  
اجزا  
او  
ثمانية  
في  
عبارة  
المختص  
حيث  
صرح  
فيها  
بان  
المعنى  
والتصديق  
تصور  
الحكم  
فلو  
كان  
الحكم  
بمعنى  
الابطاع  
لزم  
ادراج  
على  
اربعة  
لا  
يقل  
فعل  
الامام  
جعل  
الحكم  
بمعنى  
الابطاع  
ادراجا  
كما  
هو  
مذهب  
الاول  
والى  
وسماه  
تصورا  
فاقول  
ان  
كل  
تصديق  
لابد  
فيه  
من  
ثلث  
تصورات  
تصور  
المحكوم  
وتصور  
المحكوم  
به  
والتصور  
الذي  
هو  
الحكم  
الابنم  
ما  
ذكره  
الشارح  
في  
عبارة  
المختص  
ايضا  
لا  
يقل

من الامام

تصور الحكم به ما به التصديق  
تصور الامام جعل الحكم بمعنى الابطاع  
ادراجا كما هو مذهب الاول والى  
وسماه تصورا فاقول ان كل  
تصديق لابد فيه من ثلث تصورات  
تصور المحكوم وتصور المحكوم به  
والتصور الذي هو الحكم

من باب الامام ان الابطاع فعل لا ادراك فوجب ان  
يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة للحكمة لا الابطاع  
الا ان ادراج التصديق على وجهين  
الاول ان ادراج الامام في تلك العبارة الذي هو الابطاع  
الدفع فبان يقال لا بد ان يكون فعله والحكم معطوفا  
على تصور المحكوم عليه والالوجب ان يقول لا متنا  
لكم من جهل احد هذين الامرين اي المحكوم عليه والحكم  
ولو حمل الامر على معنى الامر من كما في توفيات هذا  
لظهر الف من وجه اخر وهو عدم انطباق الدليل  
على المدعى لان الدليل لا يثبت الامر من والمدعى  
من امور ثلثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في  
القول لا مدخل فيما هو المقصود غرضه ههنا من تقديم  
التصور على التصديق **قال** لا شغل المنطقي من حيث  
انه منطقي بالالفاظ **اقول** انما اعتبر هذه الجسمة لان  
المنطقي اذا كان محمولا ايضا فله شغل بالالفاظ لكن  
لا من حيث هو منطقي بل من حيث كونه **قال** ولكن  
لا توجب فاقده المعاني **اقول** فالمنطقي اذا اراد  
ان يعلم غيره محمولا تصوريا او تصديقا بالاقوال

ظهور  
تصور الحكم عليه وهو تصور المحكوم به  
فعل الامام جعل الحكم بمعنى الابطاع  
ادراجا كما هو مذهب الاول والى  
وسماه تصورا فاقول ان كل  
تصديق لابد فيه من ثلث تصورات  
تصور المحكوم وتصور المحكوم به  
والتصور الذي هو الحكم

المنطقي

انهم



[illegible][illegible]

بدل علی الحزنیم





الموضع لا اطلاق لا يميز ان  
يكون من غير

في الوضعية والطبيعية والعقلية قبل الاستقراء لا بالحق  
العقلي الذي يميز بين النقي والاثبات فان الدلالة التقط  
اذ لم تكن مستندة الى العقل قطعا لكن اذا استقرنا بما في  
الاشياء الاقسام الثلاثة **قال** متى اطلق **اقول** ان كل ما اطلق  
فان الدلالة المعبرة بهذا الفن ما كانت كقيد واما اذا فهم  
من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصح هذا  
الفن لا يكون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى  
بخلاف اصحاب العربية والاصول **قال** للعلم بوضعه **اقول**  
احراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال للعلم  
بوضعه ان بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه  
ان معناه للتلاخيقي بالدلالة المطابقة واخصار الدلالة  
اللفظية الوضعية في اقتسام الكلمة المذكورة بالعقل  
لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس المعنى او  
او على جزمه او على خارجيه **قال** وعلى الامكان العام **اقول**  
يميز ان لفظ الامكان قد اطلق على الامكان الذي يدل على  
العام دلالته تضمنية وذلك لانها في دلالته على الاشياء العامة ايضا  
دلالة مطابقة وذلك لانه لا حاجة للاشياء العامة شيئا  
اصريها كونه حرزا للمعنى الموضوع له في الاشياء والتاكيد  
موضوعه فلا بد ان يدل لفظ الامكان على  
ضاد له

المطابقة

خارجية

في الامكان العام

عليه دلالته من تلك الجنتين فاذا اعتبرنا دلالة  
التضمنية صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام المعنى  
الموضوع له فاذا قيدنا حد المطابقة بقيد المتوسط  
خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة **قال**  
لتحققها **اقول** اي لتحقيق تلك الدلالة التضمنية فانها  
ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا بد  
فما لو وضع للامكان العام بسبب انه اخرى عليه  
مطابقة **قال** وعلى الصنفين اما **اقول** لما كان  
الصنفين مستملا على جنتين احدهما كونه لازما للوجود  
اي الحزم والثانية كونه موضوعا له فلفظ التمس  
يدل على دلالته الجنتين احدهما مطابقة والاخرى التزام  
وبصدق على هذه الدلالة الثالثة امة انها دلالة  
اللفظ على المعنى الموضوع له فيقتض حد المطابقة بالعام  
واذا عجز قيد المتوسط لم يقتض **قال** كان دلالة  
عليه مطابقة **قال** يعني ان هناك دلالة مطابقة  
وان كان هناك دلالة تضمنية كما عرفت فتلك  
المطابقة تدخل في حيز التضمن ان لم يقتض **قال**  
لانا دلالة اللفظ على جزمه ما وضع له

بل الوضع للامكان العام

انما دلالة اللفظ على جزمه انما يكون في الموضوعات العامة

انما دلالة اللفظ على جزمه انما يكون في الموضوعات العامة



[illegible][illegible]



فكون الاضافة الى البصر داخل في مفهوم العمى  
 والبصر خارجا عنه **قال** كوز ان يكون اللفظ هو  
 اللفظ بسيط **الاول** بهذا الدليل يعرف ان الالتزام  
 لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان لازما  
 ذهني كان هناك الالتزام بلا تضمن **قال** فغير متيقن  
**الاول** قد يقال عدم استلزام المطابقة الالتزام  
 متيقن ويستدل عليه بأنه لا كوز ان يكون لكل معنى  
 لازم ذهني والالتزام من تصور معنى واحد تصور  
 لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه  
 وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد  
 ادراك امور غير متناهية وقعة واحدة وهو  
 محال فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون للالتزام  
 ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل  
 عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك كقولنا  
 يكون بين معنيين ملازم متعاكسين فيكون كل واحد  
 منها لازما ذهنيا للآخر ولا استحال في ذلك  
 كما التناقضين مثل الابوة والنبوة وذلك لان

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم

متعلق بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي  
 هو التابع حتى يكون عدم تعلقه الا وسطا فيصير  
 2 هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد بدون  
 من حيث هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدون  
 متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع  
 ولا يخفى عليك ان قيد الحقيقة في الكبرى لا يجوز  
 ان يكون من تمة المحكوم عليه فانك اذا قلت  
 التابع من حيث هو تابع لا يوجد بد ومتبوعه  
 جعل قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع  
 فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم  
 كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدون متبوعه  
 فلا يكون القضية كلية بل طبيعية ولا يصلح ان  
 تكون الكبرى للشكل الاول وان ردت به  
 ارتضا فذات التابع بوصف التبعية بهذه الكلية  
 او تقييده بها كان تقييدا او تقييدا للشيء بنف  
 فانه ايضا فحين ان قيد الحقيقة متعلق بالمحكوم  
 ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم

هذا هو المعنى البسيط  
 الذي لا يتضمن  
 التزاما ولا تضمنا  
 بل هو المعنى الذي  
 لا يكون له لازم  
 ولا ملزم







[illegible]

٩ محقق السركب بالنظر الى المطابقة ورواها بالنظر الى غير ان ينظر كذا

Handwritten signature and date in Arabic script.

ان قيل هذا السؤال لا يقاس  
ان جوابكم متوهم في جاذبه دلالة  
واللفظ على معنى الاشتراك في اللفظ  
باللزام وهو ليس بل لازم  
فيكون اللفظ واللفظ في اللفظ  
فيلزم اللفظ في اللفظ  
اللفظ في اللفظ في اللفظ  
مردون اللفظ في اللفظ

باعتبار المعنى المطابق ايضا فان قلت اذا دل على اللفظ  
على جزء من المعنى اللائق اعمى لا يلزم ان يكون ملكا له  
بالالتزام لان المعنى اللائق اعمى وان كان خارجا عن  
المطابقي الا انه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى اللائق اعمى  
لانه خرجت عنه في كل حال فلو سلمنا ذلك لكان المركب من اللفظ  
خارجا عن المعنى المطابقي وذلك لان المركب من اللفظ  
والخارج خارج قلت دلالة على جوه المعنى اللائق اعمى  
اما ان يكون التزامية او ضمنية او مطابقة وعلى هذا  
القدور الثلاثة يجب ان يكون ذلك الجزء من اللفظ مدلول  
مطابق ولا بد ايضا ان يكون الجزء الآخر مدلول مطابق  
آخر كما يتبين من التركيب حسب المطابقة قطعاً  
فان لم يصلح لان كبريه فهو الادوات القول يشكل هذا الجواب  
من الضماير المستقلة كالالف في ضربا والواو في ضربا  
والكاف في ضربك والياء في علامي فان شئت

فمن هذه الغمائر لا يصلح أن يجبر به ووجهه فيعلمون  
أن يكون أدوات وليست كذلك <sup>أدوات</sup> ووجهه  
فمنه بان المراد من عدم صلاحية الأدوات لا <sup>المراد من الأدوات</sup> صلاحيتها  
بل أنها لا تصلح لذلك لانفسها ولا بما يربطها

55

القطر

المفضلة في المنازل بها







والله اعلم  
بما لا يعلم  
الغافل

ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية  
الاخبار بها وهذا ادرجوها في الادوات وان كانت  
مماثلة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان  
ولذلك سمينا بعضهم كلمات وجودية ومن ثم قيل  
الاولى ان يرفع القسم ويعلق اللفظ المفرد اما ان يكون  
معناه غير تام ان لا يصلح المعنى لان يجبره ولا عنه واما  
يكون معناه تاما ان يصلح لاحدهما او لهما معا والاول  
ان لا يبدل على المعنى اما ان لا يبدل على الزمان فهو الاول  
واما ان يبدل على الزمان فهو الثاني فلهذا قيل ايضا  
ان لم يبدل على الزمان لم يسم فلهذا قيل ايضا  
ويقال ايضا ان الاسماء الموصولة لا تعطف لان خبرها  
لا يوجد لانها تحتاج في ذلك الى الصلة فيلزم ان يكون  
اوقات وليست كذلك ويجوز ان ملك الاسماء  
صالح في ذلك في ذواتها ولكن لا يلزمها حاجة الى الصلة  
التي تنبئها فالمحكوم عليه والمحكوم به هو الموصول  
والصلة في رتبة عن مبيعة له قال فان صلح  
فان خبره ووجهه لهما قول هذا القسم يكون مفهوما

الموصوله قد

والله اعلم  
بما لا يعلم  
الغافل

انقسام  
الوجود الى  
القديم وال  
الحادث

وجوده بما كان اولى بالتقديم من القسم الذي قد مر  
لكون مفهومه عدميا لكن هذا القسم الوجودي ينقسم  
الى قسمين فلو قدمه فاما ان يقسمه الى قسميه او لا ثم يذكر  
ما هو قسمه فيلزم تباعد القسمين وذلك لوجوب اشتراط  
في الفهم واما ان يذكر قسميه فيقسمه الى قسميه ثم يذكر  
ثانيا وذلك لوجوب تكملا في ذكر القسم الوجودي  
كما لزم ذلك في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى  
الثلاثة فاختار من هذا تقديم القسم العدمي واختار من  
هذين الحذورين واما في تقسيم القسم الكافي ما يصلح  
يخبر به ووجهه الى قسميه فقد راعى تقديم القسم الوجودي  
اعني الكلمة على القسم الثاني اعني الاسم اذ لا محذور فيها  
قال كعرب يعرب اقول فالاول مثال لما يبدل على الزمان  
لما يبدل على الزمان وعلى الزمان المستقبل ايضا  
كونه منسبة كاشها قال بل يجب جوهر مادته كالزمن  
لا اقول لم يرد بذلك ان الجوهر تعالى ليل الزمان  
باسم مادته على ما يبدل عليه لفظه الزمان وربط  
قطعا بل راد به ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان

خبره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
الغافل

والله اعلم  
بما لا يعلم  
الغافل

في قوله

والله اعلم  
بما لا يعلم  
الغافل



٧ هنا اخذت زمان  
مختلفة بلما استنباه وليس اختلاف الهيئة والصيغة  
فليس ص لا اختلاف الزمان حتى يتم شهادة على ان الدال على  
الكل واحد

6. 55

[illegible]

فقد مور لقطير  
م  
الزهر وهو من النور  
المرئي النور عليها ان  
الغزاة من النور  
صعود الرادوية



لان يحكم عليه بشئ اصلا وذلك لان معنى من مثله هو  
 الابد المحفوظ للمحفوظ بين السبب والبصرة على وجه  
 يوم الابد للملاحظة ومرة لتعرف حالها فلا يكون  
 بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يحكم به على شئ  
 فنسلك ان حكم الشئ عليه وكذا الفعل التام كضرب يضرب  
 مثلا فانه يشتمل على الحدث كالتضرب وعلى النسبة المحصورة  
 بينه وبين ما عليه تلك النسبة ملحوظة بينهما على  
 آلة للملاحظة على قياس معنى الحرف وهذا المجموع  
 الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل  
 بالمعنوية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ نعم جـ و هـ  
 الحدث وحده ماحوذ من مفهوم الفعل على انه  
 الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جـ هـ معناه محكوما  
 واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه  
 ولا محكوما به فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار  
 معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس  
 منه ولا جـ هـ معنى يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه  
 وان شئت اتفاد هذه المسألة فحبر عن معنى من لفظه

للمعنى المحفوظ على

اصلا

وهذا لان يكون تحت  
 معناه دون المسند لانه لا يكون له  
 به المعنى سببا

عدي و امتاز الاسم عنهما بقيد وجوده **قال**  
 وهو عدم صدق اللفظ وشكها في ان يكون تحت  
 مسموعا **اي** **احول** اس مرتبة في السمع بان يسمع  
 قبل وبعضها بعد **قال** هي الفاظ او حروف **اي** **احول**  
 اراد بالفاظ ما يترتب من الحروف كزيد قائم  
 وبالحرف ما يبعثها كالفعل كبت فانه مركب  
 من الالف واللام وكل واحد منهما حرف واحد  
 ولو اتفق بالفاظ لكناه لتساووا بالحرف **اي** **احول**  
 ليست بهذه الغاية **اي** **احول** وذلك لان المادة  
 والله مسموعان في زمان واحد **قال** هذا  
 الى قسم الاسم بالقياس الى معناه **اي** **احول** وانما جعل  
 هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى  
 الجزئي والكل انما هو بحسب اتصاف معناه بالجزئية  
 والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للاتصاف  
 بهما فان معنى زيد مثلا من حيث هو معناه مستقل بنفسه  
 يصلح لا يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا افع  
 يصلح لان يوصف بالكلية ويحكم بها عليه واما الحرف  
 فان معنى من حيث هو معناه ليس مستقلا بنفسه  
 معناه

فانه اشار الى جواب  
 سوال مقدر وهو ان يقال ان  
 اللفظ قائم على الحرف كونه اسم  
 صحيح ان معناه الفاعل لكونه في اخص من الالف  
 معناه لا يوافق الالف لانه لا يشتمل على الالف  
 فاقاب عنه بقوله لان الالف لا يشتمل على الالف  
 واما ان يقال ان الالف لا يوافق الالف لانه لا يشتمل على الالف  
 الا ان يكون المراد بالالف الحرف لانه لا يشتمل على الالف  
 كما اشار الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان  
 هذه القسمة خارجة عن اسم وظهر واداه  
 هذه القسمة خصوصية بالاسم فافادته بقوله  
 ان يقال ان هذه القسمة خصوصية بالاسم فافادته بقوله  
 مستقلا بالاسم ومعنى تلك الالف كانه مستقل  
 والمنفصل عن غيره بالاسم كانه مستقل  
 حكمه جعل هذه القسمة خاصة بالاسم كانه مستقل  
 تلك القسمة بل لوجوه اللفظ لانه مستقل  
 الالف بل ان يكون الكلمة والاداة متضمنين  
 الى الالف والكلية وديب كانه

ادارة

ان يحكم على الحكم  
 ان يحكم على الحكم  
 ان يحكم على الحكم





القدم

ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه او به فلا اظنك ان يكون  
 فيهم من ذلك وكذا لتبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل  
 فيه فانك تجدك انك جعلت الضرب مستنداً  
 الى شيء وربما صرقت به بلفظه او ما اليه واما  
 مجموع الضرب والنسبة المعبرة بينهما وبين غيره فمالا  
 محكوما عليه فلا به وكذا عبر عن معنى الانسان بلفظه  
 فانك تجد صالحا لان تحكم عليه وبه صلاحا لا شبهة  
 فيه قطعا فظهر ان معنى الاسم من حيث هو مضاف  
 لا تصاف بالكلمة والجزئية والكلمة بها عليه واما معنى  
 الكلمة والاداة من حيث معناها فلا يصلح لتعريف  
 ذلك اصلا لكن اذا عبر عن معناها بالاسم كما قال  
 معنى من او معنى ضرب حتى ان حكم عليها بالكلمة الجزئية  
 وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل  
 معنى الاسم واتضح بذلك ان الاسم صالح لان ينقسم  
 الى الجزئي والكلي المنقسم الى المتواطىء والمتشاكل بخلاف  
 الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنفصل  
 باقاه والى الحقيقة والحجاز فليس مما يحتج به

وضع فان الفعل قد يكون مشتركا خلق بمعنى او جودا فتر  
 وتضمن بمعنى اقبل واذا بر وضرب يكون منفصلا  
 وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون  
 مجازا كقتل بمعنى ضرب بضربه او كذا الحرف ايضا  
 قد يكون مشتركا ككن المشترك بين الابداء والتبعين  
 وقد يكون حقيقة كفى اذا استعمل بمعنى الطرفية وقد يكون  
 مجازا كفى اذا استعمل بمعنى على والستغنى بان هذه  
 الانقسامات بالالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل  
 والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى  
 معانيها وجميع الالفاظ متوالية الاقدام في حكم  
 علمها وبها واما الكلمة والجزئية المعترضان في القسمين  
 فهما في الحقيقة من صفات المعادون والالفاظ كما سياتي  
 وقد عرفت ان معنى الكلمة والاداة لا يصلح ان  
 يوصفاً من ذلك فان قلت المشترك وتطهير  
 وان كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن  
 صفات اخرى للصفات اللفظية اذا كان مشتركا بين  
 الالفاظ كانت تلك الالفاظ مشتركة قطعا فيه فيلزم

بالمعنى  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



الجملة...

الصفة

الصفة

بلفظ

احد

شمران

واحد

من جريان هذه الاقسام في الكلمة والاداة انما...

الاداة...

فاما

فاما ان يكون متواجدا او متفككا وقتي على ذلك...

كان

الى ترتيب الاشياء على ما له صلاح العلية...

مؤخر

فعلية بمعنى المفعول مأخوذة من حق المتعدي...

منه النظم...

باصد الغنيتين ومع ان جعل التاء للنقل...

حازر

فلا اشكال في التام...

الصفة







لا يستبعد احد  
 لا استبعادا ولا استظهارا المنفيين ما ذكرناه بقوله  
 كما اننا قبل ذلك الى آخره وحي لا يجزم ان يقال بلزوم ان  
 لا يكون مثل ضرب زيد مكرها ما لان الحاطب  
 ينظر الى ان بين المصروب ويقال غير ذلك  
 من العتود كما في زمان والمكان **قال** عجز النظر الى معنى  
 اللفظ **اقول** بعد اذ اجر والنظر الى مفهوم اللفظ  
 المكتوب وقطع النظر عن خصوصية المتكلم عن خصوصية  
 ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وما يثبت  
 كان عند العقل محملا للصدق والكذب فلا يرد  
 ان خبر الله تعالى خبر الرسول **صلى الله عليه وسلم** صدق محض لا يحمل  
 الكذب فلا يكون عرفت الخبر بما عاينوه بعين  
 افواه عنه لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية  
 المتكلم ولا خطا حصول مفهوم ذلك الخبر وجدنا  
 اما ان نبوت شئ لشيئ او سلبه عنه وذلك  
 يحمل الصدق والكذب عند العقل وان كان بالنظر  
 الى تلك الخصوصية صدقا محضا لا يحمل الكذب **وكذا**  
 لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء وغيره

رتبة جوازها

قطع

كذا

هذا هو المقصود من الاستبعاد  
 وهو ان لا يكون الخبر  
 محملا للصدق والكذب  
 بل هو محمول على  
 ما عاينوه بعين  
 افواه عنه

الى جزم العقل بها عند تصور طرفها مع النسبة صدق  
 محض لا يحمل عند الكذب اصلا بل كما ان صدق  
 وحكم بامتناع كذبها قطعنا لانا اذا قطعنا النظر عن  
 خصوصية تلك المبدء شيئا ونظرنا الى حصول مفهومها  
 وما عاينوه بها اما نبوت شئ لشيئ او سلبه عنه  
 وذلك يحمل الصدق والكذب عند العقل بلا استبعاد  
 فالحاصل ان الخبر لا يحمل الصدق والكذب عند النظر  
 الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عدا ما من خصوصية  
 مفهوم ذلك الخبر في الاشكال في الاخبار باستبعاد  
 محتملة للصدق والكذب فيكون تعرف الخبر بما  
 ولا يرد شئ من النقص المذكور وهما سؤال  
 مشهور وهو ان عرفت الخبر باجمال الصدق والكذب  
 يستلزم الدور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع  
 والكذب عدم مطابقة والكواب عنه ان ذلك  
 انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم  
 واما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة الايقاعية  
 للواقع والكذب بعدم مطابقة له فلا دور

هذا هو المقصود من الاستبعاد  
 وهو ان لا يكون الخبر  
 محملا للصدق والكذب  
 بل هو محمول على  
 ما عاينوه بعين  
 افواه عنه

كذا





**ما** احترار عن الاخبار الدالة **اقول** اعترض عليه بان الكلام  
 في تقسيم الاثنا فلا يكون الاخبار داخله في مورد التسمية  
 فليس يخرج عن تعريف الاثنا بتعريف الدلالة بالوضع  
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به الاحترار عن تلك  
 الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الاثنا  
 على سبيل المجاز فلكون داخله في الاثنا، لكن دلالتها  
 على المعنى الاثني مجازية فلا بعد في ان تكون الفاها  
 في الاصل اخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال  
 طلبا **قال** لكن الحق اوسع الاستفهام **الاول** على طلب  
 الفهم دلالة بالوضع والتبعية لا يدل على الطلب  
 دلالة وضعية فيكونان متباينين فلا يندرج تحت  
 تحت الآخر واجب عنه بان الاستفهام وان كان  
 بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب  
 الفعل فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الدال  
 بالوضع على طلب الفعل دلالة وضعية بل يندرج في القسم  
 الثاني **يقول** لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية لعدم  
 الواسطة بينهما **الاجابة** ان الفعل الفهم وان لم يكن

فلا نعدم ان الفهم  
 في الاصل لعنا

في تعريف الفهم  
 ادراكه من  
 ان الاستفهام

فلا تحسب الحقيقة بل هو انفعال وكيف لكنه يقع  
 في عرف اللغة من الافعال الصادرة عن القلب والبناء  
 من اللفاظ معانيها المفهومة عنها حسب اللغة  
 فيصير على الاستفهام انه يدل بالوضع على طلب  
 الفعل فلا يندرج في التبعية ويعود الخبز والكوكب  
 واما المطب بالاستفهام هو تفهيم الحاطب للحكم بان  
 ضمنية الفهم الذي هو وصف الحكم والتفهم فعل  
 بلا اشتباه فيلزم ما ذكرناه من الخبز وفلان  
 الفهم والتفهم ليسا فاعلين من افعال الجوارح **البيان**  
 من لفظة الفعل الى الفهم اذا اطلق هو الافعال  
 الصادرة عن الجوارح طلت فعلى هذا يلزم  
 ان لا يكون فاعله وعلمته وما اشبهها من الالطيم  
 الدلالة على طلب الفعل الغير الافعال الصادرة  
 عن الجوارح امر او هو بطلان قطعاً لأنه يستلزم عدم  
 كون تعريف الامر بما **قال** ولم يعثر المناسبة  
 اللغوية **اول** وقد يقال الاستفهام تبعية للحاطب  
 ما ضم الحكم من الاستعلام فالمناسبة اللغوية

الاخر  
 مع كونه  
 مع كونه

من الحاطب  
 فعل

ادراكه من  
 ان الاستفهام

فله

الاستفهام



مرعية بينهما ويرى عليه بان المقصود الاصلى من  
 الاستفهام استعلام المتكلم ما في ضمير المخاطب  
 المخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستفهام فاذا  
 لوحظ من الاستفهام المقصود الاصلى لم يكن  
 ملك الناس مرعته والامر في ذلك سهل  
**قوله** واليه يحى الامر قوله ذهب جماعة من المتكلمين اما  
 كان المطر بالهوى ليس عدم الفعل كما هو المتعارف  
 الى الغم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون  
 مقدر ولا يعبد ولا حاصل بتخصيله فتكون النهاية  
 بل المطر منه هو كفى النقص عن الفعل ويترك  
 النهاية الامر في ان المطلوب بهما هو الفعل الا ان المطر  
 بالهوى فعل مخصوص هو الكف عن فعل آخر  
 يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه  
 بان الامر بانه طلب الفعل الغير الكف كما فعله بعضهم  
 وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطر بالهوى هو  
 عدم الفعل وهو مقدر ولا يعبد باعتبار استمراره  
 اذ لا ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه

منه

لعدمه

المتكلم

**قوله**

ان لا يفعل فيستمره <sup>عد</sup> ويحى يكون الشيء <sup>لما</sup> مستمرا  
 لتبانهما ولو ادركنا ابرازهما في القسم فلا جعل  
 الخارج الفاضل طلب شيء اعم من طلب الفعل لانه  
 جعله متناولا لطلب الفعل وطلب غيره اعني طلب  
 تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضا يدل على طلب  
 الفعل وكيف لا والمط من الغراما فعل فخط على  
 راي وانما فعله مع عدمه على راي آخر وليس للمط  
 بالاستفهام هو عدمه فتعين ان يكون الفعل اذلا  
 مقدر وغيره للعبدان فافلا على ان يقال لا  
 اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما  
 يكون المطلوب حصول شيء في الذهن من حيث هو  
 حصول شيء فيه فهو الاستفهام وانما ان يكون المقصود  
 حصول شيء في الخارج او عدم حصوله فيه فالاول  
 مع الاستفهام امر <sup>لما</sup> مع الضمير دعاء مع التوكيد  
 القاس <sup>لما</sup> مع الضمير الاستفهام <sup>لما</sup> مع الضمير  
 دعاء مع التوكيد وانما قيدنا الاستفهام  
 بالحقبة المذكورة لئلا ينتقض تعريف الاستفهام

الفهم  
 الفعل يطلب  
 ان المطر بالهوى هو الكف عن فعل آخر  
 ارادوا عدمه

والمتكلم  
 وانما نفي

بحرفه



بعضه فمضى وعلمنى فان المقصود هنا حصول التفتيم والتعليم في الخارج لكن خصوصية الفعل اختصت حصول اشهره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع توفيق الهى وامداد نبوتى والله

هو الموفق والنبي هو المدد <sup>المعطى</sup> الصور الذهنية <sup>قوله</sup> ان المعنى اما مفعل كما هو الظاهر من غنى يعنى <sup>قوله</sup> اذا قصد المفعول واما محقق للمعنى بالتشديد وهو <sup>قوله</sup> اسم المفعول منه اسم المفعول واباما كان فهو لا يطلع على الصور الذهنية من حيث هى بل يتكلم على من حيث انها مأخوذة من الالفاظ وفيه كذب

انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية او الطبيعية ليست بمعبرة كما مرت اليها اشارات وقد يكفى في اطلاق المعنى على الصور الذهنية تجرد صلتها

والمعنى  
المعنى

تقصيد اللفظ

فذلك فلرحمت  
وضع ما رآها اللغات

ذلك المعنى بمصاحبة ذلك الافراد والتركيب <sup>قوله</sup> فان عبر عنها بالالفاظ المفردة <sup>قوله</sup> اول يعنى بيان ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لا جزء له ومن المعنى المركب ما له جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً من المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً <sup>قوله</sup> والتركيب صفتان للالفاظ احدهما ان يكون له معنى واحد <sup>قوله</sup> بها المعاني تبعاً وتالياً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من جزء لفظه سواء كان هناك للفظ والمعنى جزءا واولا

والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزءه من

لغى منها جزء او يكون لا جزء بها جزء دون الآخر <sup>قوله</sup> وكل مفهوم وهو حاصل قول محصل هذا الكلام ان ما حصله العقل فهو مجرد حصوله فيه ان يقع العقل من فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئى كونه زيد مثلاً فانه اذا حصل عند العقل استعمال منه فرض صدقه على كثيرين والآثار وان لم يستعمل العقل بحد حصوله فيه عن فرض صدقه على كثيرين فهو الكلى

قوله

قوله المفرد



فان الكلية هي ما كان فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئية  
 هي استحالته <sup>١٧</sup> من حيث انه متصور في اول  
 ما كان ظاهر العبارة يدل على ايمان من الشركة هو  
 نفس تصور <sup>١٨</sup> بينه على ان المراد منه ذلك المفهوم من  
 حيث انه متصور <sup>١٩</sup> في نفسه فلو كان قد وقع  
 في بعض الشئ لا اقول منه هذا السهو ان يقوم قد  
 يصحف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان بالعرض فيكون  
 اللفظ اما ان يتبع نفس تصور معناه من وقوع  
 الحركة فيه فهو الجزئية كغيره ولا يتبع منه فهو الكلية  
 كلفظ الان مثلا <sup>٢٠</sup> واما قيد التصور اقول  
 يريد به انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع من وقوع  
 الحركة معه انهم منه ان التصور من النوع المذكور  
 منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فليكون  
 ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في الجزئية  
 وفارجا عن حد الكلية مع انه ليس الجزئية بل هو كلي فلا  
 حد الجزئية مانعا ولا حد الكلية مانعا فلا حد بالتصور  
 علم ان المراد منه منعه في العقل من الاشتراك

فان الكلية هي ما كان فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئية هي استحالته من حيث انه متصور في اول ما كان ظاهر العبارة يدل على ايمان من الشركة هو نفس تصور بينه على ان المراد منه ذلك المفهوم من حيث انه متصور في نفسه فلو كان قد وقع في بعض الشئ لا اقول منه هذا السهو ان يقوم قد يصحف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان بالعرض فيكون اللفظ اما ان يتبع نفس تصور معناه من وقوع الحركة فيه فهو الجزئية كغيره ولا يتبع منه فهو الكلية كلفظ الان مثلا واما قيد التصور اقول يريد به انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع من وقوع الحركة معه انهم منه ان التصور من النوع المذكور منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فليكون ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في الجزئية وفارجا عن حد الكلية مع انه ليس الجزئية بل هو كلي فلا حد الجزئية مانعا ولا حد الكلية مانعا فلا حد بالتصور علم ان المراد منه منعه في العقل من الاشتراك

فان الكلية هي ما كان فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئية هي استحالته من حيث انه متصور في اول ما كان ظاهر العبارة يدل على ايمان من الشركة هو نفس تصور بينه على ان المراد منه ذلك المفهوم من حيث انه متصور في نفسه فلو كان قد وقع في بعض الشئ لا اقول منه هذا السهو ان يقوم قد يصحف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان بالعرض فيكون اللفظ اما ان يتبع نفس تصور معناه من وقوع الحركة فيه فهو الجزئية كغيره ولا يتبع منه فهو الكلية كلفظ الان مثلا واما قيد التصور اقول يريد به انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع من وقوع الحركة معه انهم منه ان التصور من النوع المذكور منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فليكون ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في الجزئية وفارجا عن حد الكلية مع انه ليس الجزئية بل هو كلي فلا حد الجزئية مانعا ولا حد الكلية مانعا فلا حد بالتصور علم ان المراد منه منعه في العقل من الاشتراك

اما من اشتراك كثيرين في نفس الامر

الاشياء

الاشياء

فان الكلية هي ما كان فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئية هي استحالته من حيث انه متصور في اول ما كان ظاهر العبارة يدل على ايمان من الشركة هو نفس تصور بينه على ان المراد منه ذلك المفهوم من حيث انه متصور في نفسه فلو كان قد وقع في بعض الشئ لا اقول منه هذا السهو ان يقوم قد يصحف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان بالعرض فيكون اللفظ اما ان يتبع نفس تصور معناه من وقوع الحركة فيه فهو الجزئية كغيره ولا يتبع منه فهو الكلية كلفظ الان مثلا واما قيد التصور اقول يريد به انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع من وقوع الحركة معه انهم منه ان التصور من النوع المذكور منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فليكون ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في الجزئية وفارجا عن حد الكلية مع انه ليس الجزئية بل هو كلي فلا حد الجزئية مانعا ولا حد الكلية مانعا فلا حد بالتصور علم ان المراد منه منعه في العقل من الاشتراك

اما يمنع العقل من ان يجعله مشتركا بين كثيرين ويمتنع  
 منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه بينهم فلا يكون  
 وعقل مفهوم واجب الوجود في حد الجزئية فيكون  
 فلا يتصورهم وعقل مفهوم واجب الوجود فيه اذا  
 لا يخطئ العقل مع ملاحظة بهرمان التوحيد فان العقل  
 لا يمكن فرض اشتراكه بين كثيرين لكن هذا الامتناع  
 لم يحصل لجزئية تصور وحصوله في العقل بل يحصل  
 وبملاحظة ذلك البرهان واما الجزئية وحصوله  
 في العقل فيمكن له فرض اشتراكه بين كثيرين <sup>٢١</sup> للعقل  
 وكما ان الكلية الفرضية اقول هي الكميات التي لا يمكن  
 صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء الخارجية  
 والاشياء الذهنية كالاشياء متغايرة فان كل ما يقع  
 في الخارج فهو شئ في الخارج ضرورة وكل ما يقع  
 في الذهن فهو شئ في الذهن ضرورة فلا يصدق  
 في نفس الامر على شئ من الاشياء لانه لا شئ في  
 عليه انه لا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق  
 في ذاته

فان الكلية هي ما كان فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئية هي استحالته من حيث انه متصور في اول ما كان ظاهر العبارة يدل على ايمان من الشركة هو نفس تصور بينه على ان المراد منه ذلك المفهوم من حيث انه متصور في نفسه فلو كان قد وقع في بعض الشئ لا اقول منه هذا السهو ان يقوم قد يصحف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان بالعرض فيكون اللفظ اما ان يتبع نفس تصور معناه من وقوع الحركة فيه فهو الجزئية كغيره ولا يتبع منه فهو الكلية كلفظ الان مثلا واما قيد التصور اقول يريد به انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع من وقوع الحركة معه انهم منه ان التصور من النوع المذكور منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فليكون ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في الجزئية وفارجا عن حد الكلية مع انه ليس الجزئية بل هو كلي فلا حد الجزئية مانعا ولا حد الكلية مانعا فلا حد بالتصور علم ان المراد منه منعه في العقل من الاشتراك

للعقل

الاشياء



عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق نقيضه في نفس  
 الامر على مفهوم من المفهومات والآلزم اجتماع النقيضين  
 وكما لا يصدق الوجود عليه فان كل مفهوم يصدق  
 في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو  
 في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا  
 صدق نقيضه على شئ اصلاً والآلزم اجتماع النقيضين  
 لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على  
 من الاشياء لا يتحقق العقل بالحدس في غير فرض  
 الاشياء كـ بين كثر من بل يمكنه فرض الاشياء  
 بالحدس صدقها فيه مع قطع النظر عن صدقها ايضا  
 على جميع الاشياء وانما اعتبر العقيدة في التقابل الكلي  
 فيكون حال المفهومات في العقل انما امتناعها عن  
 فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عن جعلها  
 امثال مفهوم الواجب ونفادها في الامور الشاملة  
 لجميع الاشياء والذاتية والخاصية والمحددة والمقدرة  
 داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يغيروا  
 حال المفهومات بانفسها انما امتناعها عن الاشتراك

نفي للوجود

حصولها

شمول

ام ابراهيم فراس  
 لسر من ابراهيم

المفومات

في نفس الامر

في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيها ولم يجعلوا ذلك  
 المذكورات داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم  
 التوصل ببعض المفهومات الى بعض الكليات وذلك  
 انما باعتبار احوالها الذاتية دون احوالها الخارجية  
 هو المناسب لامورهم فلم ومن ههنا الى اول  
 ان ومن ان مفهوم واجب الوجود وان مفهومات  
 الاشياء والا يمكن واللاموجود كليات يعلم ان فردا  
 الكلي التي يتحقق بها الكلية لا يجب ان يصدق الكلي  
 في نفس الامر بل من افرادها ما يمتنع صدقه عليها  
 في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود لا يمتنع  
 صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات  
 الفرضية لا يمتنع صدقها في نفس الامر على شئ واحد  
 فضلا عن صدقها على ما هو اكثر منه فالعبرة في افراد  
 الكلي امكان فرض صدقه عليها في هذه المقدار  
 متحقق كليته وكون تلك الافراد متحققة في نفس  
 الامر لا يلزم كليته نعم ما كان فردا للكلي في نفس الامر  
 فلا بد ان يصدق عليه ذلك الكلي في نفس الامر

منه

بوجه

تصورها في ذهنها

كليات

عالم الكثر من

غير الامر  
 كالصدق





المقصود

او امكن صدق عليه فيها وتظهر فائدة هذه الكلمة  
 التي علمت منها في مباحث مفهومات القضايا المحصورة  
 قولهم فلو لم يعتبر التصور في تعريف الكلي والجبرتي  
 اول هذا متعلق بقوله لان من الكليات ما يمنع الشك  
 قوله ان الكلي جزء الجبرتي غالباً الاول هذه الإشارة الى  
 ان بعض الكليات ليس جزء الجبرتي كالكليات والعلم  
 واما الثلاثة الباقية فهي جزء الجبرتي فان الجنس  
 والفضل جزءان لاجلها والتفرع جزء الشخص حيث  
 هو صحيح وان كان تام ما به قوله وكلمة الشيء ان يكون  
 اول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس  
 الى الجبرتي الاضافي فان كل واحد منها يضاف  
 الى الآخر اذ معنى الجبرتي الاضافي هو المندرج تحت شئ  
 وذلك الشئ يتناول ذلك الجبرتي وغيره فالجبرتي  
 والجبرتي الاضافي مفهومات متضايان لا يعقل  
 احدهما الا مع تعقل الآخر كالبوة والنبوة واما الجبرتي  
 الحقيقية فهي تعادل الكلية تعادل العدم والملكة فان  
 الجبرتي منع فرض لا سعة اك بالصدق بين كبرين والكلية

النوع

صحيح

هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس  
 الى الجبرتي الاضافي فان كل واحد منها يضاف  
 الى الآخر اذ معنى الجبرتي الاضافي هو المندرج تحت شئ  
 وذلك الشئ يتناول ذلك الجبرتي وغيره فالجبرتي  
 والجبرتي الاضافي مفهومات متضايان لا يعقل  
 احدهما الا مع تعقل الآخر كالبوة والنبوة واما الجبرتي  
 الحقيقية فهي تعادل الكلية تعادل العدم والملكة فان  
 الجبرتي منع فرض لا سعة اك بالصدق بين كبرين والكلية

يكنز مثلاً

هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس الى الجبرتي الاضافي فان كل واحد منها يضاف الى الآخر اذ معنى الجبرتي الاضافي هو المندرج تحت شئ وذلك الشئ يتناول ذلك الجبرتي وغيره فالجبرتي والجبرتي الاضافي مفهومات متضايان لا يعقل احدهما الا مع تعقل الآخر كالبوة والنبوة واما الجبرتي الحقيقية فهي تعادل الكلية تعادل العدم والملكة فان الجبرتي منع فرض لا سعة اك بالصدق بين كبرين والكلية

عدم النسخ المذكور فالاول ان يذكر وجه التسمية  
 في الكلي والجبرتي الاضافي ثم يقال وانما سمي الجبرتي  
 الحقيقي اضافياً لانه احص من الجبرتي الاضافي  
 فاطن اسم العام على الخاص فيقيد بالحقائق لما سكت  
 قال وهي لا تقصص بالبرهات **اول** وذلك لان  
 البرهات انما تنقسم بالاحصاء اما بالحواس  
 الظاهرة او بالحواس الباطنة وليس الا  
 مما يدعى بالنظر الى احساس آخر بان يحس بحسنة  
 متقدمة وترتب تلك المحسوسات على وجودها  
 الا احساس محسوس آخر بل بذلك المحسوس  
 من احساس ابتداء وذلك ظلمن يراجع حواس  
 وكذلك ليس ترتيب المحسوسات موقفاً الى  
 ادراك كلي وذلك ظلمن فاجزئات مما لا يقع فيه  
 نظر وفكر اصلاً ولا هي مما يحصل بفكر وفهم وليست  
 كاسية ولا مكتسبة فلا غرض للنطق متعلق بالبرهات  
 فلا بحث له عنها بل لا يبحث في العلوم الحكمية اصلاً  
 عن البرهات وذلك لان المقصود من تلك العلوم

الاحصاء

الحواس

المحسوسات

الظواهر

عن البرهات



محتسب كمال النفس الساطقة الانانية الذي  
 يبقى بقاءها والجراثيم متغيرة متبدلة فلا يصل  
 اليها من اركانها كمال يبقى بقاء النفس ايضا  
 الجراثيم غير منضبطة كثرتها وعدلها كخوارق عدد  
 ولهذا لا تبقى هذه الانانية بقا صليها فلا بحث  
 في العلوم الا عن الكليات فان قلت قد ذكرنا  
 الحرفي الحقيقي وسبذكر الحرفي الاضافي والنسبة  
 بينهما وذلك بحث عن الحرفي الحقيقي قلت انما ذكرنا  
 ههنا تصوير مفهوم الحرفي الحقيقي لتفهم مفهوم  
 واما بيان النسبة بين المصنفين فمن تمة التصوير  
 اذ يعرف النسبة بين المعنيين ينكشف عن زيادة  
 انكساف واما الحرفي الاضافي فان كان كليا  
 فالبحث عنه كونه كليا وان كان جزئيا حقيقيا  
 فلا يبحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقيمة  
 فليس بحثا لان البحث عبارة عن بيان احوال  
 الشيء واحكامه لا عن بيان مفهومه **قال** ورتبنا  
 الذاتي **الاول** ان عن الماهية ختاول الذاتي

كما ليس طارعا

هذا

بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها  
 واخراتها المنقمة الى الجنس والفصل واما الذات  
 بالمعنى الاول **الاول** الدافع في الماهية فيخص بالآخرة  
 في قوله ورتبنا اشارة الى ان الخلايق الذاتية على المعنى  
 الاول اشهر من اطلاقه على المعنى **الاول** وهي لا تترك  
 على الان لا بعوارض مستحصنة **الاول** ان لو  
 الان لا يشتمل الا على الماهية الانانية والعوارض  
 المستحصنة موجبة للمعنى عن الاشتراك وقبول  
 فرض الاشتراك وليست تلك العوارض موجبة  
 في ماهية الافراد بل هي معبرة في كونها اشخاصا  
 معينة ممارة بعضها عن بعض آخر فيكون الان  
 تام ماهية كل فرد من تلك الافراد **قال** وقولنا  
 كثرين متفقين بالجمع يخرج الجنس **الاول**  
 هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ونخرج العرف  
 العام ايضا مطلقا ونخرج الفصول البعيدة كما  
 والنامي وقابل الابعاد ونخرج ايضا خواص الان  
 كالاشياء فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الان

تناول

حار من غيرهما

دعوا من

تلك



مثلا كنه فاصية بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير  
 اخرج فعله في جواب ما هو فانه خرج الفصل مطلقا  
 قرينة ملك الفصل او بعيدة وخرج ايضا الحرف  
 مطلقا سدا وكانت ملك الحواس صواص الانواع  
 او صواص الالجابس فكان اسنادا خارج الفصل  
 والحواص الى هذا القيد الاخير اولى واما اخرج العرض  
 العام فقد قيل اسناده الى القيد الاخير اولى وانما اسنده  
 الى القيد الثاني غاية لا دراجه مع ان صفة المشاركة  
 اياه في العرضية 2 سكت الاخراج بقيد واحد **قال**  
 لاننا لا يقال في جواب ما هو **اقول** اما العرض العام  
 فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس ماهية لا بعد  
 عرض عام له ولذا في جواب ما شئ لانه ليس مية  
 ما هو عرض عام له واما الفصل والخاصة فلا يقال  
 في جواب ما هو لانها ليس ماهية لما كانا فصلين  
**قال** يقال في جواب ما شئ هو لانها ليس ماهية  
 فالفصل يقال في جواب ما شئ هو وهو عرض  
 والخاصة يقال في جواب ما شئ هو وهو عرض

لا يقال في جواب ما هو لانها ليس ماهية  
 لا يقال في جواب ما هو لانها ليس ماهية  
 لا يقال في جواب ما هو لانها ليس ماهية

واما

واما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو اما  
 النوع فلانه تام الماهية المختصة لافراد متفقة بالحققة  
 واما الجنس فلانه تام الماهية المشتركة بين الافراد  
 المختلفة بالحققة وسيرد عليك تفصيل هذه  
 المسائل والله تعالى **قال** بل لفظ الكل ايضا فان المقول  
 على كثيرين يقع عنه **اقول** وذلك لان مفهوم الكل  
 هو المقول على كثيرين بعينه الا ان لفظ الكل يدل  
 عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا  
 لا يقال ان مفهوم الكل هو الصالح لان يقال على كثيرين  
 بالغرض ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا  
 على كثيرين بالفعل فلا يقع عنه لان دلالة المقول  
 بالفعل على كثيرين على الصالح لا يقال عليها التسمية  
 ودلالة الالتزام ليست بمعبرة في التعريفات  
 لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات  
 الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به فيها  
 المقول بالفعل على كثيرين خرج عن تلك التعريفات  
 مفهومات كلية ليست لها افراد بالمقول لكونها خارجة  
 عن مفهوم

المقول  
 المقول

مفهوم

الغرض

بالنوع

بالنوع

الكل



ولا في الذهن فانه لا يكون مقولة باللفظ على كثر  
 بل تكون مقولة عليها بالصلاحية فلا يكون تلك  
 التعريفات جارية مع كون العقل على كثر من نفع الكلي  
 بيقينه ويكون مقنياً بالتخصيص بالنوع الخارجي بآ  
 ذلك **اقول** فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة  
 ولا حقيقة الوجودات الخارجية فيلزم التخصيص  
 بالنوع الخارجي قطعاً قلت ما هو سؤال عن الوجود  
**الحقيقي** وهي اعم من ان يكون موجوداً في الخارج  
 ام لا فكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجود  
 اختصار الكلي في الحقيقة فان المفهومات التي لم يوجد  
 في الخارج شيء من افادتها الى تام ماهياتها  
 كالغناء مثلاً لا يندرج في غير النوع فلو اخرج عنه  
 لم ينحصر الكلي في الالف مائة ولا يكون بآل  
 للعبارة الكلي ان يكون موجوداً في الخارج ولو  
 في **الوجود** واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي تنبأ  
 الموجود والمعدوم المكنون والمفهوم المتين وسببه  
 لذلك تقيم الكلي بحسب الوجود في الخارج المعبر

قال

والله اعلم  
 بالصواب

فرم

الى  
 المقدم

الى هذه الالف م نفع المقصود الاصل من هذا الفن  
 ونعم معرفة احوال الموجودات الخارجية اذ لا كمال  
 يقدر به معرفة احوال المعدومات الا ان قد علم  
 هذا الفن في ملة لجميع المفهومات موجودة كانت تلك  
 المفهومات او معدومة ممكنة او معدومة محتملة  
 والمقصود الاصل من هذا الفن ان يستعمل في معرفة  
 احوال الموجودات الخارجية وقد يستعمل في معرفة  
 المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها واحكامها  
 فان هذه المعرفة هي التي هي معرفة تلك المفهومات  
 وقد كانت قبل لولا الاعتبار لم يملك  
**قال** وبين نوع آخر **اقول** هذا القدر اعني كون جزء  
 الماهية تام الجزء والمشارك بينهما وبين نوع آخر في  
 في كونه جنساً فانه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية  
 وبين نوع آخر فقط وكان تام الجزء والمشارك  
 بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً  
 بين الماهية وبين النوعين الاخرين او الاثنان  
 الاخر وكان تام المشارك بين الماهية وبين

والله اعلم بالصواب  
 من جملة احوال الموجودات الخارجية  
 والاهلية والاعتبارية  
 والاهلية والاعتبارية  
 والاهلية والاعتبارية

والله اعلم  
 بالصواب

والله اعلم  
 بالصواب







المبتدئ

لا يتبع عند المبتدئ الا بالامثلة المبرزة فلهذا  
ترى تب الغنق منجونه بالامثلة تسهيلا  
على المتعلم المتبني فاصح هذا الفن ذكره في حاشية  
امثلة جبرته واورده في مباحث الكتاب امثلة  
من الكلمات المخصوصة وفي ترتيب الانواع وال  
كليات مخصوصة مترتبة كما بينه **قال** فنقل الجنب  
او بعيد **الاول** قد عرفت ان الجنب يجب ان يكون  
تام المشترك بيني الالهية وبين غيري فاما ان يكون  
تام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الالهية  
فيه او لا يكون كذلك فالاول لا بد ان يكون جوا  
عن الالهية وعن كل ما يشاركها فيه فيكون الجواب  
عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب  
عنها وعن جميع ما يشاركها فيه ويسمى هذا الجنب  
جنباً قريباً والكافي ما لا يكون تام المشترك الا  
بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جواباً عن  
وعن بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر منها  
الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب

كانها فيه  
جميع ما يشاركها

هذا الجنب هو الذي يشارك الالهية في بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن جميع ما يشاركها فيه

هذا الجنب هو الذي يشارك الالهية في بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن جميع ما يشاركها فيه

نقل

عنها وعن البعض الآخر وتسمى هذا الجنب جنباً بعيداً  
الظاهر في معرفة مراتب البعد ان يعتبر عدد  
الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد  
فهو مرتبة البعد اعلم ان الجلب التام جس بعيد  
لان من لم يمتد واحدة وجنب قرب المحو فان  
نوع اضافي مرتب من جنبه القريب الذي هو الجلب التام  
ومن فضل الذي هو المحو المتحرك بالارادة وان  
الجلب التام جنباً بعيد لان من لم يمتد واحدة  
للمحو من مرتبة واحدة وجنب قريب للجلب التام  
الجواب عن مرتبة البعد لان ثلاث مراتب وجنب  
يقيد المحو من مرتبة واحدة وجنب بعيد للجلب التام  
وجنب قريب للجلب المطلق وكل ذلك ثابت بالتأمل **قال**  
الصديق ولا اخفى **الاول** لا اخفى مطلقاً او لا  
والاجاز وجود تام المشترك الذي هو الكل بدون  
جزئية الذي هو الاخص منه مطلقاً او من وجه  
لانه محال واذا لم يكن بعض تام الجزء المشترك  
اخص منه من وجه لم يكن اتم قسمه جواً

نقل

هذا الجنب هو الذي يشارك الالهية في بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن جميع ما يشاركها فيه

هذا الجنب هو الذي يشارك الالهية في بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن جميع ما يشاركها فيه  
هذا الجنب هو الذي يشارك الالهية في بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
وهو الجواب عن الالهية وعن جميع ما يشاركها فيه



كل واحد منها سلب من الآخر فكذلك ان سلب ولا  
 احصى اي مطلقا ويجعل لا يعم في قوله ولا اعم  
 متا ولا لا اعم مطلقا ولا اعم من وجه والحاصل  
 ان الاخص من وجه خصوصا باعتبار وجهها باعتبار  
 آخر فان شئت لاطب باعتبار خصوصه واجبة  
 فيما لزم من الاخص مطلقا وهو جواز وجود الكل  
 بدون الجزء وان شئت لاطبته باعتبار عموم  
 وجعلته مشاركا لا اعم مطلقا فيما لزم من وجود  
 بدون تمام الجزء والمشارك الى الله **قال** كان  
 موجودا في غير آخر بدون تمام المشترك **لا اقل**  
 قبل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان يكون  
 تمام المشترك موجودا في النوع الآخر الذي  
 هو بازائه لا ينفك عن ان يكون تمام المشترك  
 موجودا في النوع الآخر ويكون بعض تمام هذا المشترك  
 اعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع  
 فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصدق  
 على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه بل يصدق

دلائل

له خصوص

اعتبر

تخصي

جواز

انما لا يكون مشتركين في النوع الا في وجه واحد  
 وهو وجه مشترك في النوعين  
 فلو كانا مشتركين في النوعين لكانا مشتركين في وجه واحد  
 وهو وجه مشترك في النوعين

على هذا النوع فقط فيكون له فرد واحد فيكون  
 احص منه لان ماله فرد واحد اخص ماله فردان  
 واجيب عنه بان يقال انما تعبر الكلام هكذا اجزأ الآية  
 انما ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع ما مبين  
 او لا يكون كذلك فان كان الاول فهو الجنس وان كان  
 الثاني فان لا يكون مشتركين اصلا بينهما وبين نوع  
 مبين لهما فيكون فصلا لا لاثنية مميزة لهما عن جميع  
 المباني واما ان يكون مشتركين بينهما وبين نوع ما مبين لهما  
 واما لا يكون ان يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف  
 المقدور بل لا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما  
 فهناك تمام مشترك هو بعضه وجزءه فلهذا الجواب  
 انما ان لا يكون مشتركين في تمام المشترك وبين نوع  
 مبين له او يكون مشتركين بينهما فالاول يكون مميزة  
 لتمام المشترك عن جميع الماهيات المباهة له فيكون  
 فصلا لجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون  
 فصلا لاثنية في الجملة والخاص ما يكون مشتركين  
 بين تمام المشترك وبين نوع مبين له لا يجوز

نور الكلام

النوع المبين لهما

مبني

مما

فمنه البعض







عن سائر الماهيات الثلاثة لا تتركها في ذلك الجزء  
 فيكون فضلا للماهية فان قلت فعلنا هذا من غير  
 الماهية في الفصل فلهذا لان فزاد الماهية لا يكون  
 يكون جزءا للجميع ماعدا ما من الماهيات لما ذكره  
 فيكون مميزة لها عما لا يشتركها فكلون فضلا لها  
 لا يكفي في جزء الماهية فضلا لها مجرد مميزة لها بل  
 بل لا بد فيه ان لا يكون تمام المشترك بينها وبين  
 نفي آخر ما بين اصلا **قال** او انتهى الى بعض تمام  
 س وانه لا **قال** الظاهر في العبارة ان يقال انتهى  
 الى تمام مشترك يساويه بعض تمام المشترك  
**قال** وان لم يكن بينهما جنس **ان** ذلك بان يشترك  
 مطلقا من امرين متساويين لها فيكون كل واحد منهما  
 فضلا لها فانما تحضرت اجزاء الماهية في الجنس والفصل  
 بان يكون بعضها جنسا وكون بعضها فضلا او يكون  
 كلهما فضلا وسبب في ذكر هذه الماهية **قال** الكلام  
 في الاجزاء المفردة **قال** قد نبأ قسما بان كيف يقع  
 التام من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا **قال**

لا تتركها

الاجزاء المفردة  
 في الماهية  
 لا تتركها  
 في الفصل  
 فلهذا لان  
 فزاد الماهية  
 لا يكون  
 يكون جزءا  
 للجميع ماعدا  
 ما من الماهيات  
 لما ذكره  
 فيكون مميزة  
 لها عما لا يشتركها  
 فكلون فضلا  
 لها لا يكفي في  
 جزء الماهية  
 فضلا لها مجرد  
 مميزة لها بل  
 بل لا بد فيه  
 ان لا يكون تمام  
 المشترك بينها  
 وبين نفي آخر  
 ما بين اصلا  
**قال** او انتهى  
 الى بعض تمام  
 مشترك يساويه  
 بعض تمام المشترك  
**قال** وان لم يكن  
 بينهما جنس **ان** ذلك  
 بان يشترك مطلقا  
 من امرين متساويين  
 لها فيكون كل واحد  
 منهما فضلا لها  
 فانما تحضرت اجزاء  
 الماهية في الجنس  
 والفصل بان يكون  
 بعضها جنسا وكون  
 بعضها فضلا او يكون  
 كلهما فضلا وسبب  
 في ذكر هذه الماهية  
**قال** الكلام في  
 الاجزاء المفردة  
**قال** قد نبأ قسما  
 بان كيف يقع التام  
 من الاجزاء المفردة  
 مع كونه مركبا **قال**

الاجزاء المفردة  
 في الماهية  
 لا تتركها  
 في الفصل  
 فلهذا لان  
 فزاد الماهية  
 لا يكون  
 يكون جزءا  
 للجميع ماعدا  
 ما من الماهيات  
 لما ذكره  
 فيكون مميزة  
 لها عما لا يشتركها  
 فكلون فضلا  
 لها لا يكفي في  
 جزء الماهية  
 فضلا لها مجرد  
 مميزة لها بل  
 بل لا بد فيه  
 ان لا يكون تمام  
 المشترك بينها  
 وبين نفي آخر  
 ما بين اصلا  
**قال** او انتهى  
 الى بعض تمام  
 مشترك يساويه  
 بعض تمام المشترك  
**قال** وان لم يكن  
 بينهما جنس **ان** ذلك  
 بان يشترك مطلقا  
 من امرين متساويين  
 لها فيكون كل واحد  
 منهما فضلا لها  
 فانما تحضرت اجزاء  
 الماهية في الجنس  
 والفصل بان يكون  
 بعضها جنسا وكون  
 بعضها فضلا او يكون  
 كلهما فضلا وسبب  
 في ذكر هذه الماهية  
**قال** الكلام في  
 الاجزاء المفردة  
**قال** قد نبأ قسما  
 بان كيف يقع التام  
 من الاجزاء المفردة  
 مع كونه مركبا **قال**

لان السؤال بالشيء هو انما يطلب ما يميزه في الجملة  
**قال** اذا سئل عن الان مثلا بالشيء هو كونه **قال**  
 ما يميزه في الجملة سواء كان مميزا له عن جميع ما عدا  
 او كان مميزا له عن بعضها وسواء كان مميزا له  
 فميزا ذاتيا او تميزا عرضيا فنع ان كان غيبا بالشيء **قال**  
 اريد قريبا كان او بعيدا كالناطق والحاسي والنبات  
 وقابل الابدال الثلاثة وان يجا بالخاصة ايضا واذا  
 في السؤال اي شيء هو في جوهره لم يقع الجواب بالماهية  
 اصلا ولكن مع الفصل المذكورة كلها وكذا اذا قيل  
 فلهذا هو في ذاته ففصل الجواب عنه بجميع تلك  
 الفصول واما اذا قيل فلهذا هو في جوهره ذاته  
 لم يقع الجواب عنه الا بما عدا القابل الابدال واذا قيل  
 فلهذا هو في ذاته لم يقع عنه الجواب بالناطق  
 والناهي ايضا وانا قيل فلهذا هو في جوهره ذاته  
 تعين الناطق للجواب وكذا اذا قيل في السؤال  
 ان شيء هو في جوهره لم يقع عنه الجواب بالقصور  
 المذكورة ولكن مع ما في **قال** كما هي الماهية الجنس

بعضه

الاجزاء المفردة  
 في الماهية  
 لا تتركها  
 في الفصل  
 فلهذا لان  
 فزاد الماهية  
 لا يكون  
 يكون جزءا  
 للجميع ماعدا  
 ما من الماهيات  
 لما ذكره  
 فيكون مميزة  
 لها عما لا يشتركها  
 فكلون فضلا  
 لها لا يكفي في  
 جزء الماهية  
 فضلا لها مجرد  
 مميزة لها بل  
 بل لا بد فيه  
 ان لا يكون تمام  
 المشترك بينها  
 وبين نفي آخر  
 ما بين اصلا  
**قال** او انتهى  
 الى بعض تمام  
 مشترك يساويه  
 بعض تمام المشترك  
**قال** وان لم يكن  
 بينهما جنس **ان** ذلك  
 بان يشترك مطلقا  
 من امرين متساويين  
 لها فيكون كل واحد  
 منهما فضلا لها  
 فانما تحضرت اجزاء  
 الماهية في الجنس  
 والفصل بان يكون  
 بعضها جنسا وكون  
 بعضها فضلا او يكون  
 كلهما فضلا وسبب  
 في ذكر هذه الماهية  
**قال** الكلام في  
 الاجزاء المفردة  
**قال** قد نبأ قسما  
 بان كيف يقع التام  
 من الاجزاء المفردة  
 مع كونه مركبا **قال**







انه مما يطرح فيه الاذكار ويوقع في الغلط كانه  
 تنزل فيها افراد اذ مانهم والمقصود منه هو الاشارة  
 الى ما كان في الدليلين على ذلك الاستدلال الكوثر  
 من الانظار الواقعة عليهما اما في الاول فبان بطلان  
 لان وجوب احتياج بعض اجزاء الالهية للحقيقة  
 الى البعض الآخر منها وانما يجب ذلك في الاجزاء  
 الى جية المتمايزة في الوجود الفيني واما في الجزء  
 المحل للمعقولة فلا يجب ذلك لانها افراد ذهنية  
 لا تمايز منها في الوجود الخارجي قلنا وان يقال  
 جاز احتياج كل واحد منها الى الآخر من وجهين  
 مختلفين فلا يلزم الدور واما ايضا احتياجها  
 الى الاخرين من العكس فلا يذو رة ذلك اذ  
 لا يلزم من التوحي في الصدوق التوحي في الحقيقة  
 فجاز ان يكونا مختلفين بالالهية فلا يلزم من الالهية  
 من احد الطرفين دون الآخر ترجيح لما مر واما  
 الدليل الثاني فان يقال انما نحن وان احد الجاهل  
 يصدق عليه الجوهري خارج عنه واما قد كلف قلنا

العارض بتامة عارض وانه محققا استحالته  
 ممنوعة فان العارض للشيء يقع الخارج عنه  
 لم يكن عينه ولا جزؤه بل يكون خارجا عنه  
 وليس بتامة خارجا عنه نعم العارض يقع  
 العام به الغير المحمول عليه لا يجوز ان لا يكون  
 عارضا له بتامة وبمعنى المعنيين بكون بعضه  
 فالمراد من العارض في هذا المقام هو الاول  
 دون الثاني كالفردية للطلاء وكالكتابة  
 بالفعل للاسناد وكالواد للزحلي  
 هذا من النحلات المشهورة في عبارتهم  
 والاشد المطابقة للمقصود هي الفردية والكاتب  
 بالفعل والاسود دون الفردية والكتابة  
 والسواد لان الكلام في الكلّي الخارج عن ماهية  
 افزاده فلا بد ان يكون محولا على تلك  
 الالهية وافرادها كنههم محو ذكرها  
 مبدأ المحول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق  
 الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرناه



ما برما ت مضافا من امثلة الكليات  
 فان ما يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما  
 ان يقع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود  
 فليس ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله  
 يتبع كان المعنى ان اللازم ما يتبع في الجملة انفكاكه  
 عن الماهية و لا يدخل في اللازم كل عرض متعلق  
 اذ لا بد من شئ من الماهية من علة فاذا انفك  
 تلك العلة كان العارض متمتع الانفكاك  
 عن الماهية في تلك الحال لا متعلقا  
 المتعلق عن العلة التامة وان كان متعلقا  
 بالماهية على ما توهم لم يكن له معنى اصلا الا  
 يقال المراد به الماهية من غير تقييد بشئ من  
 الالات و فير عليه ان الماهية من غير تقييد بشئ  
 من الالات هي الماهية من حيث هي هي  
 فكيف تنقسم الى الماهية الموجودة والماهية  
 من حيث هي هي فالاولى ان يقال المراد  
 بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة

فانما

فاللازم ما يتبع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما  
 يتبع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يتبع  
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي او لا فالاول  
 لازم الماهية وهو الذي يلزمها قطعاً و لا يلزمها  
 في الخارج معاً و التالزم الوجودي لازم الماهية  
 الموجودة اذ في الخارج حقيقة او مقدر  
 ولو قال اللازم ما يتبع انفكاكه عن الشئ  
 انما لم يقل المعنى ذلك لانه قسم الكلي بالقياس  
 الى ماهية افراقة ثلاثة اقسام احدها ان يكون  
 الكلي نفس ملك الماهية وثانيها ان يكون جزءا  
 واثالثها ان يكون خارجا عنها فكل قسم من الماهية  
 بالنسبة اليها الى الجنس والعقل اذ ان قسم  
 الكلي الخارج عنها بالقياس اليها الى لازم ولا  
 غير لازم فان ذلك مقتضى سماع كلامه  
 فهو الذي ينبغي تصور مع تصور ملزومه  
 في جزم العقل لا بد في الجزم المذكور من تصور  
 الشئ قطعاً فاما ان يقال المراد منه ان تصور



مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كما في الجرم  
 المذكور واما ان يقال المراد منه ان تصورهما  
 ولم يتعوضا لذكر تصور النسبة كساوي  
 الزوايا اذا وقع خط مستقيم على مثلثه  
 بحيث يحد عن حصة زاويتان متساويتان  
 فكل واحدة منهما تسمى قائمة وبها فإيمان تصور  
 هكذا قائمة قائمة واذا وقع ذلك الخط على مثلث  
 ايضا بحيث يحصل هناك زاويتان مختلفتان  
 في الصغر والكبر فالصغرى منها تسمى قائمة  
 والكبرى منها منفرجة تصورتهما هكذا عكس  
عكس منفرج واما المثلث فهو الذي يحد به  
 ثلاثة خطوط صورته هكذا مثلث وقول البرهان  
 الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي كانت في الشكل  
 المثلث سواء وجد ذلك المثلث في الذهن  
 او في الخارج متساوية لزاويتين قائمتين في  
 الزوايا الثالثة التي كانت في الشكل المثلث كزاوية  
 قائمتين لازم لما هيبة الشكل المثلث سواء وجدته



لكن لا

لكن لما هيبة في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل في لزوم  
 بينهما لا يحصل مجرد تصور الشكل المثلث وتصور النسبة  
 الزوايا الثلاث لعائتين بل لا بد هناك من برهان  
 هندسي وهناك نظرية طارئة ان يقال  
 ان التقسيم الى البين وغير البين ليس كما صرح ان  
 المتبادر من كلام القدم ان لازم لما هيبة منحصر  
 فتهما ومن زعم ان مقصودهم من هذا التقسيم  
 منع الجميع لا الانقسام الحقيقي لم يأت بما يعتد به في  
 الايقاع والانضباط بل يجوز توقفه على شيء  
 يفيد بان لازم لما هيبة اذ لم يكن تصورهما في الجرم  
 بالزوم بينهما وجب ان يتوقف الجرم به على الآخر  
 معاير لتصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الا  
 الموقوف عليه هو الوسط بل كوزان يكون شيئا  
 اقرب كالحرس والتجربة وغير ذلك وتوضيحه ان  
 يقال ان المجامع الى الوسط بمفعول المذكور يكون  
 قضية نظرية والذي يكلف تصور فيه في الجرم  
 به يكون قضية اولية فكانه قال اللازم انه



بين الماهية ولازمها اقل واما نظري فتورد  
 انه يكون لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بربها  
 مغايرا للاولى كالحرس والخبرة والحس وغير ذلك  
 فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط  
 بل يكفي فيه بعدم كونه تصور اللازم مع تصور  
 كافي في الجزم باللزوم بينهما ويظهر الاختصار  
 فيكون اللازم الغير البين منتقلا الى نظري بفتقر  
 الى الوسط والى بدئي بفتقر الى امر آخر سوى  
 تصور الطرفين والوسط وقد يقال البين  
 على اللازم الى ارض هذا اللازم هو اللازم  
 المعبر في الدلالة الاشتراكية فان لزوم الشيء  
 للشيء اما ان يكون بحسب الوجود الجاهلي على معنى  
 يستتبع وجود الشيء الثاني الخارج منفكا عن الشيء  
 الاول كلزوم المحدث للحسم سمي ذلك اللزوم  
 لزوما ماحويا واما ان يكون الوجود الذي يفتقر  
 معنى انه يستتبع حصول الشيء الثاني في ذاته منفكا

عن حصول الشيء الاول فيه كلزوم البصر للمعنى  
 انه يستتبع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الشيء الاول  
 وبسبب ذلك اللزوم لزوما ذهنيا واما ان يكون  
 بالنظر الى ماهية الشيء من حيث هي هي على معنى انها  
 يستتبع ان يوجد باحد الوجودين منفكا عن ذلك  
 اللازم بل اذا وجدت باحدهما كانت موصوفة  
 بذلك اللازم وبسبب ذلك هذا اللازم لازم الماهية كلزوم  
 الماهية الثلاثة والزوجية لما هيته الاربعه فان قلت لازم  
 مشبهه هي هي فبيان يكون لازما ذهنيا لان الماهية اذا  
 وجدت في الذهن وجب ان يوجد ذلك اللازم في الشيء  
 فكون لازم الماهية لازما ذهنيا قطعيا فيكون لازم  
 بينا بفتح الالف فلا يكون انتقلا الى اللازم البين  
 بالمعنى الاعم وغير البين قلت الواجب في لازم الماهية  
 ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت  
 متفقه به فيه ولا يلزم من ان يكون اللازم مدركا  
 مسدودا به فان ماهية الشكل المثلث اذا وجدت  
 في الذهن كانت موصوفة فيه يكون زوايا الشكل



متدوية لعلتين ومع ذلك لا يجب ان يكون  
 للذهن ادراك وشعور بمفهوم المسوات  
 المذكورة فضلا عن الجزم بثبوتها لما هيبة الشكل الثالث  
 فليس كل ما كان حاصله لما هيبة المدركة في الذهن  
 يجب ان يكون مدركا له فان كون لما هيبة مدركة  
 مدركا حاصله لما هيبة مع انه لا يجب الادراك  
 الشعورية والا يلزم من ادراك شيء واحد  
 ادراك امور غير متشابهة بل يجوز ان يكون لازم  
 محض يلزم من تصورهما بالجزم باللزوم بينهما وان يكون  
 كذلك فمع به الانقسام الى اللازم البين بالمعنى العام  
 والى اللازم الغير البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم  
 يلزم من تصور اللزوم اما لما هيبة تصور فيكون  
 لازما بينا بالمعنى الاخص وان لا يكون بهذه المقابلة  
 والمعنى الاول اعم اعترض عليه بان المعبر  
 في المعنى الاول هو كون تصورهما في ذهن  
 الذهن باللزوم بينهما والمعبر في المعنى الثاني هو كون  
 تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم لانه الجزم باللزوم

بينها في هذا المقدار لم يتبين كون المعنى الاول اعم  
 من المعنى الثاني كما كان تصور اللزوم كافيا في  
 تصور اللازم ولا يكون التصورين معا كافيين  
 في الجزم باللزوم بينهما ولا بد لنفي ذلك من دليل  
 حتى يتم ما ذكرتم من كون المعنى الاول اعم من المعنى  
 الثاني لو فرض اللازم البين بالمعنى الثاني كما يكون تصور  
 اللزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم باللزوم  
 بينهما كان المعنى الثاني اخص من المعنى الاول بلا شبهة  
 ولكن لا يثبت هذا التفسير في كلامهم <sup>وهذا خطأ</sup>  
 يخرج الجنس والعرف العام <sup>لا</sup> وكذا يخرج هذا القيد  
 فصول الاجناس وما فوقه ولكن القيد الاخر يخرج  
 الفصول مطلقا عن فصول الانواع وفصول الاجناس  
 فذلك اسند الشارح العاضل اخرج الفصول  
 دون القيد الاول ويقولون وغير ما يخرج النوع  
 والفصل والخاصة <sup>لا</sup> خروج النوع بهذا القيد  
 مما لا يشبه فيه وكذا اخرج الفصل له كالتقاطع  
 مثله وما خرج فصل الاجناس اعني الفصل



البعيد للانواع فتخرج بالقيود الا فردون القيد الاول  
 وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات  
 اما الماهية اما حقيقة اي موجودة في الاعيان  
 واما اعتبارية اما غير موجودة في الاعيان بل في الالان  
 للحقيقة فالتمييز بين ذاتنا وعرضياتنا في غاية الاشكال  
 لا لئلا يلبس الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة  
 فكلون التميز بين حدود ما ورسوما متعززا واما  
 الماهيات الاعتبارية بين ذاتياتها وعرضياتها  
 كل ما اعتبر داخل في مفهومها فهو ذاتي اما جنس  
 ان كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا وكل  
 اعتبر انه ليس بداخل في مفهومها فهو عرضي لها  
 اما عرض عام ان كان مشتركا واما خاص ان لم يكن  
 مشتركا فلا اشتباه في التمييز بين حدود ما ورسوما  
 وتلك الحدود والرسوم ان كانت للماهية الحقيقية  
 تسمى حدودا ورسوما حقيقية وان كانت للماهيات  
 الاعتبارية تسمى حدودا ورسوما اسمية  
 حصلت مفهوماتنا اولالا لما صرح بالشرح

ابو علي

ابو علي بن سينا في مباحث الجنس من كتاب  
 الشفاء فكلون هي الالاهة هذه التعريفات  
 التي هي تفاصيل لتلك المفاهيم التي وضعت الالاهة  
 بازائها حدودا اسمية للكليات الجنس لا رسوما  
 اسمية لها نعم لو كانت تلك للاسماء موصوغة  
 لمفومات افرملزومات متبوية لهذه المفاهيم  
 المذكورة في هذه التعريفات لكانت رسوما  
 اسمية لها لا حدودا اسمية لها وفي تمييز الكلمات  
 قد سبق انهم ساءمون فيذكرون النطق  
 مثلا ويريدون به الناطق مثلا والمصن ترك  
 فيه تلك المصحة تنبها على تلك العائدة  
 لا يصدق على افراد الالان بالمواطاة الالاهة  
 بل النطق يصدق على المواطاة على افراد الالاهة  
 هي نطق زيد وعمر وعال وغيرهم من افراد الالاهة  
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد  
 الالان فلا يكون كليا لعدم صدقه عليها بالمواطاة  
 بل بالاشتقاق فلو ان اشتق منه الناطق او كتب



مع ذلك كان ذلك المشتق او المركب كلياً بالقياس  
الى افراد الافراد والاشخاص لصدقه عليها بالمواظاة  
وقد عليه الحكم والنهي ونظايرها وبعضهم جعل  
للجل ثلاثة اقسام حل المواظاة وحل الاشتقاق  
وحل التركيب وكنى لما كان مودى الاخرين شيئاً  
واحد اكان جعلها مقسماً واحداً اولى من جعلها  
قسمين فكون اقسام الكل سبعة على مقتضى  
نصه هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب  
ان يكون معتبراً في كل واحد من اقسامه واللام  
انقسم الى الخاصة والعرض العام فالقسمان اللذان  
بها الخاصة والعرض العام كانا لازمين والمفارقة  
ايضا انقسم اليها كان القسمان اللذان بها الخاصة  
والعرض العام مفارقين فالخاص والعرض العام  
اللذان وقعا قسمين للام لازم غير الخاصة والعرض العام  
اللذين وقعا قسمين للمفارقة فيكون اقسام الكل  
الخارج عن الماهية اربعة اقسام على مقتضى تقسيمه  
ومن اراد قصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه

الى الخاصة والعرض العام لا الى اللازم والمفارقة  
ثم يقسم كل واحد منها الى اللازم والمفارقة فيظهر  
اختصاص الكل في اقسامه وقد يعتذر من ثبات  
المص بان يقال ان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام  
لمعتبر الاختصاص بالماهية واحدة وعدم الاختصاص  
بها والمفارقة انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فظهر  
ان مفهوم العرض العام فيها ما لا يخفى به بل بعينها  
فقد رجع محصل الاقسام الاربعة للكل الخارج  
عن الماهية الى المعنيين المطلعين اللذين يوجب  
كل واحد منهما اللازم والمفارقة فصار الكل  
الخارج عنها منقسماً فيها فان لو حفظا من هذا لتقيم  
كان الاقسام اربعة وان لو حفظ محصل تلك  
الاقسام رجعت الى الاثنين المذكورين فاشارة  
الفاضل رحمه الله الى ظاهر التقسيم حكم بعدم صحة  
التفريع المذكور والمص كانه نظر الى زيادة الاقسام  
في المال ولذلك فرغ على تقسيم الاختصاص في  
المذكورة في مباحث الكل والجزئي



ذكر الجزئي منها على سبيل التبعية دون الاتصال اذ قد  
 ان ليس لصاحب هذا الفن عرض متعلق بالجزئيات  
 فلا بحث له عن احوال الجزئي ولكن تصور مفهومه  
 اعني الجزئي الحقيقي الذي مضمونه ذكره الجزئي الاضافي  
 الذي يأتي ذكره وتبين النسبة بين مفهومه مكانا  
 من جهة التصوير وربما يتبين النسبة بين الجزئي  
 الاضافي والكلي ايضا لتوضيح التصوير  
 اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او يكون  
 ممكن الوجود في الخارج هذا الامكان هو الامكان  
 العام مقيد بجانب الوجود فتقابل الاشياء  
 كما ذكره ويتناول الوجوب فلا يتجه ان يقال  
 ان لا بالامكان الامكان العام كان متناولا  
 للمتنع لا مطلقا بل وان اراد به الامكان التام  
 فلا يندرج كنه الواجب مع انه جعله مندرجا  
 تحته فالحاصل ان الكلي اما معدوم وهو  
 ممتنع الوجود في الخارج وممكن الوجود فيه  
 متعدد الافراد وهو ايضا قسمان واما موجود

متعدد

متعدد الافراد وهو ايضا قسمان فاختصرت اقسام  
 الكلي في سبعة كاللوكب سياره وكالتفليس  
 اقل هذا ان الامر ان مثالان للكلي المتشائي افراد  
 والكلي الغير المتشائي الافراد وما وقع في التقين  
 من قوله كاللوكب السياره والتفليس الساعه  
 مثالان لافراد الكليين المذكورين على وجه  
 البعض يعني على مذهب من قال بقدم العالم في  
 النفس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد  
 فانه لو كان المقنوم من احد هما  
 من الحيوان والكلي فانه اذا ظهر التعاير بين  
 مفهوميهما ظهر التعاير بين كل واحد منهما وبين  
 المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم  
 الحيوان اعني المجموع القابل للابعاد الفاعل  
 المتحرك بالارادة امر معرض في العقل حالة  
 اعتبارية هي كونه غير مانع من وقوع الحركة  
 فيه وشبهة هذا العارض المسمى الكلية الى ذلك  
 المعرض في العقل كسبه الساض العارض للنفس  
 في الخارج اليه فاذا استق من البياض الابيض



المجموع بالمعاداة على الثوب كان هناك معروض  
 هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع  
 مركب من العارض والعارض وكذا كذا اذا استق  
 من الكلية الكلية المحل على الحيوان كان هناك  
 معروض هو الحيوان وعارض هو مفهوم  
 ومجموع مركب من العارض والمعرض وكذا  
 مفهوم الابيض من حيث هو ليس عين مفهوم  
 الثوب ولا جزء منه بل هو مفهوم خارج عنه  
 صالح لان يحل على الثوب وعلى غيره كذا كذا  
 مفهوم الكلية ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزء  
 بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحل على الحيوان  
 وعلى غيره من المفردات التي يعرف عليها الكلية  
 في العقل فالاول لا يفهم مفهوم  
 الحيوان من حيث هو هو قيل عليه اذا كان  
 مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فعلى  
 هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوما  
 الحيوان من حيث هو جنس طبيعيا فلا فرق  
 اذ بين مفهوم الكلية الطبيعي ومفهوم الكلية

فالمصدا ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض  
 لمفهوم الكلية او صالح لكونه معروضا له جنس طبيعي  
 فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية العارض مع المعارض  
 فلا اشكال اعتبر معه بطريق القيد دون الجزئية كما  
 في الكلية العقلية فلا يلزم ما ذكرتم من اتحاد الكلية  
 الطبيعي والكلي العقلية لان للمنطقي انما بحث عنه  
 يعني انما بحث عن المفهوم الكلية من حيث هو بلا  
 الى المادة المختصة من المواد ويورد على الاحكام  
 والقواعد المنطقية ليكون تلك الاحكام والقواعد  
 عامة شاملة لجميع ما يصدق عليه المفهوم الكلية  
 اذ الكلية مبداه فاراد بالمبدء المنطقية منه  
 فان سلك الكلية الى الكلية نسبة الضرب والفضائية  
 الى الفارب في ان كل واحد من الكلية والفضائية  
 مشتقان من الكلية والضرب والفضائية  
 والكلي الطبيعي موجود في الخارج يعني به انه  
 قد يكون موجود فيه لان يكون كذا طسعي موجود  
 في الخارج اذ من الكليات الطسعة ما هو متغير الوقت



فانه كبريت البارى تعالى وهو معدوم فيه وما  
 معدوم ممكن الوجود فيه كالاعتقاد مثلا وهذا  
 مشرك <sup>٢</sup> يريد ان البحث عنه وجود الكلى الطبيعى  
 في الخارج ايضا خارج عن هذا الفن بل هو من كل  
 اللبس الباحت عن احوال الموجود عند البعض  
 فلا وجه حمل الوجه منه ان يقال وجود الكلى الطبيعى  
 بكماله او في الاشارة اليه مع معرفة وجوده نافعة  
 في الامثلة الموصحة لقواعد هذا الفن بخلاف البلية  
 اذ هناك يطول الكلام فلا نفع فيها فلهذا كنت  
 استحسن ايراد الاول وترك الاخير فان  
 لم يصدق على شئ اصلا فها متباينان اعترض  
 عليه بان الاشئ واللا ممكن العام لا يصدق  
 على شئ اصلا لانه خارج ولا في الذهن فان جملا  
 متباينين وجب ان يكون بين تنقيضهما بتاين جزئى  
 على ما سياتى من ان يقتضى المتباينين وجب ان يكون  
 متباينين تبايناً جزئياً وطلان التشى الذى هو  
 الاشئ والممكن العام الذى هو تنقيض اللا ممكن العام

متساويان وان لم يجعل من المتباينين فقد دخل  
 في تعارضهما عا ليس منها فلا يكون مانعا واجبت  
 بتخصيص الدعوى بالكلى الصادقة في نفس الامر  
 على شئ او اشياء او الكلى التى يمكن صدقها كذلك  
 فخرج الكلى الغرضية التى يمتنع صدقها في نفس الامر  
 على شئ من الاشياء في الخارج والذهن عن معدوم  
 فلا يكون خروجها من المذكر فكانه قيل الكلى  
 اللذان يصدق كل واحد منها على شئ من الاشياء  
 في نفس الامر فيصيران في الاقسام الاربعة وتعليم  
 في هذا الفن انما لم يحسب الطاقة السلبية وجب الاول  
 المطلوبة من هذا الفن ولا عرض لهم في الكليات  
 الغرضية بل الغرض لهم في الكلى الموجودة اصالة  
 او الكلى الصادقة في نفس الامر على شئ من الاشياء  
 تعا ولا يمكن ايضا درجتها في هذه الاقسام مع  
 تلك الاحكام وان صدق معارفها متساويان  
 المعبر فيها صدق كل واحد منها على جميع  
 افراد الاخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق معارفها



واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع  
 اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال الت وانا  
 هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فان  
 النائم في حال النوم يصدر عليه انه مستيقظ في الجملة  
 وان لم يصدر عليه انه مستيقظ في حال النوم كذا  
 المستيقظ يصدر عليه في حال يقظته انه نائم في الجملة  
 فالتساويان يصدر عن كل منهما على جميع افراد الاثر  
 في زمان صدق الاثر عليه وتساوي على ذلك الصدق  
 المعبر في العموم مطلقا ومن وجه وانما اعتبر  
 بين الكليين يعني ان الكليين قد يتجمع فيهما  
 النسب الرابع على معنى انه يوجد كلان مخصوصان  
 بينهما متباين كلي وكليان اضران بينهما متساوي  
 وعلى هذا القياس فقد تحقق في الكليين مطلقا  
 الاقسام الاربعة واما في الكلي والجزئي فلا يوجد  
 فيهما الاقسام فقط وعدم كونه المتباينين في العموم  
 والحصوص مطلقا باعتبار كون الجزئي جزءا لذلك  
 الكلي وعدم كونه جزئيا وفي الجزئين لا يوجد الاقسام

ولو قال المفهومان المتساويان الى اخره لتقيم  
 قويم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل  
 واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان  
 علم ان ليس حال القسمين الاخرين كذلك  
 والا لكان التخصيص لغوا فان قلت قد علم  
 ما ذكره عدم جريان النسب الرابع فيهما لكان  
 لم يعلم ما ذا فهما من تلك النسب الرابع قلت  
 يعلم ذلك بالمعاني بادهي التناقض اليها  
 على ان المقصود الاصل معرفة احوال نسب  
 الكليات بعضها مع بعض فلا بد ان يكونان  
 المتباينين فان قلت هذا الضاحك  
 وهذا الكاتب جزئيات متساويان فلا يكونان  
 متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك  
 زيدا مثلا وهذا الكاتب عمر فهنا جزئيان  
 متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلا  
 فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات  
 زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالصحة



وتارة اخرى اتصافه بالكتابة وبذلك لم يتعد  
 الجزئي الحقيقي تعدد احقيقيا ولم يتغير تغيرا  
 حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير حسب الاعتبار  
 والكلام في الجزئين المتغايرين متغاير احقيقيا  
 كما هو المتبادر من العبارة لان الجزئي واحد  
 اعتبارات متعدده ولوحد جزئي واحد حسب  
 الجهات والاعتبارات جزئيات متعدده لزم  
 ان يكون الجزئي الحقيقي فانما اذا اشترنا الى  
 هذا الكاتب وهذا الضاكت وهذا الطويل  
 وهذا القاصد كان هناك على ذلك التقرير جزئيا  
 متعدده يصدر كل واحد منها على ما عده من  
 الجزئيات المتكررة فلا يكون مانعا من فرض اشتر  
 بين كثيرين فيكون كليهما قطعيا وامثال هذه السوا  
 تخيلات ينقطع بها عند العامة وينقطع بها عند الخاصة  
 يعود بآدم من شروا فنعنا ومن سيات انما  
 والا لكان بعض اللان ليس بلان  
 او روي ان صدر بعض اللان ليس بلان

لا سلم صدر بعض اللان من ناطق كما  
 سيات من ان السالبة المدولة المحول اعظم من الموجبة  
 المحصلة المحول الا يرى ان الصدق قولك ليس زيد بلا كاتب  
 لا ينافي صدق قولك زيد كاتب لجواز ان يكون زيد  
 معدوما فلا يكون كاتبك ولا كاتبنا والتسوية ذلك ان  
 لا يجب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان نشو  
 مفهوم وجودي او عدمي الشيء يستلزم وجود ذلك  
 الشيء فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسبة  
 المدولة والموجبة المحصلة متلازمان كما سيات في  
 الحال فيما خرج كذلك لان الانسان صادق على موجوده  
 محققا كالفرس وغيره قلت ذلك لا يجد بك نفع  
 اذ ليس الكلام في حصول هذا المثال بل في تقييد  
 مطلقا فاذا لم يصدق تقييدا مما على شيء اصلا فهناك  
 لا يتم البرهان مطلقا لتعني الشيء والممكن العام فان الشيء  
 والممكن العام لا واجب صدقهما على كل مفهوم بحسب  
 الامر امتنع صدق الامر والامكان بحسب نفس الامر  
 عما مفهوم من المفهوم فاذا قلت لولم يصدق كل لاشي



لا يمكن لصدق بعض الاشياء ان يكون  
بعض الاشياء يمكن اوجه المنع المذكور فان قلت  
مفهوم الممكن بعض المفهوم الا يمكن فاقنا لم يرد  
احدهما على شيء وجب ان يصدق عليه الاخر  
والا لا يقع التقيضان معا وهو محال  
او رد عليه المنع كان مكان غير مسموعة قلت  
هذا ان المفهومين متناقضان اذا اعتبرنا  
هذا مفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء  
من الاشياء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء  
من الاشياء حصل هناك قضيتان موجبتان  
احدهما عدمه والاخرى محصلة كقولك زيد  
ممكن زيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لان تقيض  
صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لا صدق  
سلبه عليه ولا شك ان المتناقضين اعتبر صدقهما  
على شيء اذ مرجع التناقض الى موجبتين  
والطرف القضايا اعتبر صدقها الصدق على ذات  
الموضع فاقنا قلت كل ان ناطق وكل ان

ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبر صدقها  
على افرادها وكذا كذا اذا قلت كل الانسان  
الناطق فقد اعتبر صدق الانا ناطق على ذات  
الانسان فاذا اخذت تقيضه بهذا الاعتبار  
كان هو سلب صدق الانا ناطق عليه وهو معنى  
قد لنا بعض اللسان ليس بل ناطق لا صدق  
الناطق عليه لان الناطق نقض الانا ناطق  
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء  
لان حالة اعتبار صدقه عليه فقد استتب عليك  
تقيضه باعتبار الصدق بتقيضه لا باعتبار  
فوضعت احدهما مكان الاخر والمنع محال  
والمخلص افعال انا ناطق نقض المتساويين  
باعتبار الصدق على الشيء فيكون تقيضا  
لهذا كل مال ليس بان فهو ليس بناطق وكل  
مال ليس بناطق فهو ليس بان فيحصل قضيتان  
موصوفتان لبنا الطرفين والموصوفة  
الطرفين لا يقضي وجود الموصوفين بخلاف



المعدولة الطرفين وقد يتحقق ذلك في موضعين  
 ولنا ايضا ان تحت البحث بما اذا لم يكن المتك  
 امرين شائعين جميع الاشياء ذهنا وفارفا  
 نقيضها 2 صدق ان على موضوع ما ذهني او خارجي  
 فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص  
 القواعد والفن يقتضي تعميها انما هو بحسب المعاد  
 وليس لنا زيادة عرض في اصولها ايضا الامور  
 العامة اذ ليس في العلوم الكلية قضية موضوعها  
 او محمولها نقيض الامور الشاملة وهذا الفن  
 انه لتلك العلوم فلا بأس باجتماعها في التامة  
 بل اعتبار ما يوجب اقتلا لا في حـ النسب كما  
 في تساوي نقيض المتساويين كما ذكرنا انفا  
 في كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم الى غير  
 ذلك واصلاح هذا الاصل لا يوجب كلفا  
 بعيدا اما الاول قلت سيرد الامر ان  
 المورد على نقيض المتساويين عليه كما اشار اليه  
 فاذا قلت لو لم يصير كل لاشي الا ان له

بعض الاشياء ليس بلا انسان فيلزم صدق  
 بعض الاشياء انسان انما ان يقال ان الشئ  
 المعدولة للمحمل اعم من الوجبة المحصلة للمحل  
 فلا يستلزم كما مر وان تمسكت بان الا ان  
 مثلا نقيض اللا ان فاذا لم يصير اوصافها  
 على شئ صدق الاخر والا لا ترتفع النقيض  
 رد ذلك بما عرفت من ان نقيض مفهوم  
 يناير لنقيضه باعتبار صدقه والمخلص مما  
 في صدق الاخص على كل الاعم بعكس  
 النقيض قلت يقع على طريقة القدامو  
 ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول  
 موضوعا فان الوجبة الكلية تنفك عن  
 على هذا الطريق فالاشكال المذكور متوج  
 عليه ايضا فان قلنا كل لاشي ممكن بالمكان  
 العام موجبة كلية ولا يصير عكسها موجبة  
 لأكلية ولا جبرته لعدم الموضوع ودفعه ما  
 كان قلت عكس النقيض على هذه الطريقة



مما لم يقل المصنف به كما سيأتي فكيف استدل به على  
 اثبات ما ادعاه وايضا ان الاستدلال به ببيان  
 ما لم يبين بعد اجيب بان الشارح نظر الى الاول في  
 وهو صحة تلك الطريقة ولم يكشف ايضا بعكس  
 التقيض في الاستدلال بل استدلال بما يقع تحت  
 به عند المعنى ايضا واما قوله هذا بيان ما لم  
 بعد فقوليه ان العكس المذكور قريب من الطبع كعبه  
 ادنى تنبيه وفي قوله بعد في تقيض الاقضية  
 على كل ما صدق عليه تقيض الاعم من عكس شام  
 احب منه بان المدعى كون بعض الاعم  
 مطلقا اخص مطلقا من تقيض الاقضية وما جعله  
 جزء من الدليل هو تقيض وتعرف للمدعى لا يثبت  
 فهو بالحقيقة استدلال بثبوت المدعى على ثبوت  
 المدعى وما بعده استدلال على ثبوت المدعى  
 لا يخفى عليك ان المعصود تفضيل المدعى الى جزء  
 مستدل على كل واحد منهما على حدة فالاولى  
 ان يجعل تقيضه له ويأل ان يصدق تقيضه الا

على كل ما يصدق عليه تقيض من غير عكس ففي الكلام  
 شام فجعل التقيض لمصلحة جزء الدليل صورة  
 وانما قصد الساس فاصلة انه لو كان  
 التباين ولم يقيده بالكل لم يلزم من ثبوت التباين  
 بين تقيض امرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى  
 وهو ان ليس بين ذلك التقيضين عموم اصلا  
 مطلقا ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك  
 التباين الثابت بينهما تابنا جزئيا وانه يجمع  
 العدم من وجه لانه احد ووجه فحينئذ الاشكال  
 قلت لان المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوته  
 العدم في محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم لجواز  
 ان لا يثبت العدم في محل آخر فلا يكون العموم  
 لازما للتقيضين المذكورين مطلقا  
 او نقول بغيره ان دعوى نسبة العدم بين  
 تقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا اوردتها  
 السلب كان رفعها للايجاب الكافي فيكون سالبة  
 حثية وصدقها لا ينافي صدق المدعية الجزئية



فاعلم ان النسبة بينهما المتساوية لانه لا يقال يلزم  
 من ذلك ان لا ينحصر النسبة بين الكليتين في الابع  
 لانه نقول المتساوية لانه منحصرة في المتساوية الكلية  
 والعدم من وجه فاذا قبل النسبة هناك هي للبيان  
 لانه كان ما صله ان النسبة في بعض الصور مبنية  
 كلمة وفي بعض اخر عدم من وجه فلم يوجد كليان  
 بينهما نسبة خارجة عن الاربع فلان قيد فقط  
 لا طائل منه احب عند بان معنى كلام المعنى  
 ان احد المساسين صدق مع بعض الامور فقط  
 ان لا صدق مع على الامور صدق احد المساسين  
 مع بعض الامور ظهر صدق احد المقصدين بدو  
 البعض الامور لعدم صدق احد المساسين مع  
 الامور ظهر صدق البعض مع على الاخر فمجموع كلام  
 المعنى ظهر صدق كل واحد من المقصدين ان بعض  
 المتباينين بدون البعض الاخر فقيده فقط لا بد منه  
 وليس معناه ان المتباين الا لا يصح مع بعض  
 الاول والا كان فاسدا قالوا عن الفايده فقط

ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دعي  
 صحيحا او حاصلا ان قيد فقط منضم الى ما تقدم  
 بعد معنى صدق كل واحد من المتباينين مع بعض  
 الآخر الا ان ترك لفظه كل مع كونه مفيد للمعنى  
 المقصود اما دية ظاهرة والمقيد الى هذا القيد  
 المجموع الى دقيقت النظر وحمل اللفظ على خلاف  
 المتبادر فكيف ظاهرا لكن الحاصل في متعلق بالبيان  
 دون المعنى حمل واسم يعلم ان الدعوى  
 ثبتت بخروج المقدمة القليلة اجيب عن ذلك  
 بان معنى قولهم ونقضا المتباينين متباينان تبنا  
 جريا ان النسبة بين هذين المقصدين هي التباين  
 الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من فردية  
 ان التباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان  
 التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن احد  
 الخصوصيتين كالتباين الكلي او العموم من وجه  
 لكانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال  
 ان النسبة بين العرس والاث في اوبين الحيوان



والابيض هي التباين الجزئي مع شدة هناك مطلقا  
بينهما بل يقال ان النسبة بين الاولين هي التباين  
الكلي وبني الاخيرين على العموم من وجه ويعلم من  
ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك  
ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان سن ان نقضي  
التباينين ولا يتصادمان اصلا وقد يتصادمان  
فلا يكون التباين الجزئي بينهما معقدا لمخصوص التباين  
الكلي في جميع الصور ولا بخصوص العموم من وجه  
في جميعها بل ثبت في بعضها في ضمن المباشرة الكلية  
وفي بعض اخر من تلك الصور في ضمن العموم  
من وجه فالنسبة بين نقيض التباينين هي التباين  
الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية وهو  
المط وهذا الكلام لا شبهة فيه وقيل ان الله  
يقضي ان نقيض الامر بين اللذين بينهما عموم من  
وجه قد يتساويان في بعض الصور كالاجود  
والان تباينا كلياً وط ان بينهما قد يكون عفا  
من وجه كالاحياء والابيض فاذا ضم ذلك

الى ما ذكره في نقيض التباينين من صدق عين  
كل واحد منهما مع بعض الآخر فانه جازيها ايضا  
ظهر النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوص  
كل واحد من فردية او نقول في او اما ان يكون  
النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوجهين يتبادر  
الى ان النسبة بين النقيضين هي العموم من وجه  
ايضا فبالغ في نفيه حيث ضم اليه مع العموم مطلقا  
ولم يتوقف النسبة بينهما هناك لانها تعلم بما ذكره  
في نقيض التباينين بعينه لان نقيضا هما ان لم  
يتصادقا ان اصلا على نفي نقيض الاعم وعين  
الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا  
بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد  
من العينين مع نقيض الآخر وايضا كان  
يلزم التباين الجزئي فلا يلزم ان المعنى الاصل النسبة  
بينهما وهو يصدر ببيانها وبإزالة الكلي للتحقق  
فان قلت المتبادر بما ذكره ان الكلي  
ايضاه معنيان مختلفان احدهما حقيقة



والاخر اضا في على قياس الجزئي وفيه تحت لان  
 الامتياز بين معني الجزئي وكون احد هما جزئيا  
 حقيقيا والاخر جزئيا اضا في امر مكشوف على ما بينه  
 واما الكلي فليس يظهر له معنيان متماثلان متماثلان  
 كذلك فان معناه المتقدم الذي سميناه كليا حقيقيا  
 هو الصواب الغرض الاشارة ان بين كثيرين ولا شك  
 انه امر شئ لا يعقل للشئ الا بالقياس الى الكثيرين  
 فان اراد بالكلي الاضا في هذا المعنى فليس للكلي  
 اذن معنيان وان امارد به معنى آخر لا بد لك  
 من بيان حتى تتكلم فيه قلت اراد به معنى آخر وقد  
 بينه بقوله هو الاعم من شئ ومعناه انه الذي يندرج  
 تحته شئ آخر ولا يصح بالاندراج ما يكون منه رجا  
 بخلاف الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون  
 تحت نفس الامر فالكلي الحقيقي ما يصح لان يندرج  
 تحته شئ آخر كذا فرض العقل سواء امكن الاندراج  
 في نفس الامر او لا والكلي الاضا في ما اندرج تحته  
 شئ اخر في نفس الامر فيكون احد من الكلي الحقيقي

فقطا بوجوب الوجه الاول ان الكلي الحقيقي قد لا يمكن  
 اندراج شئ تحته كما في الكميات الغرضية ولا يتصور ذلك  
 في الكلي الاضا في والوجه الثاني ان الكلي الحقيقي ربما  
 امكن اندراج شئ تحته ولم يندرج بالفعل لا ذنبا  
 ولا تارجا ولا بد في الكلي الاضا في في من الاندراج  
 بالفعل وانما خص هذا المعنى بالكلي الاضا في دون  
 الكلي الحقيقي لا الاضا في فيه اظهر من الاضا في  
 في المعنى الاول ويسمى بلطيفي كونه مقابلا للجزئي  
 الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشارة ان بين كثيرين  
 قد يناقش في كونها اضا في وان كان تعقلا  
 موقفا على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض  
 الاشارة ان بين كثيرين موقوف على تعقل الغير  
 مع انه ليس اضا فيا لان الحقيقة لا يتوقف على  
 تحقق الغير وحيث يكون تسمية بلطيفي ظاهرة على  
 هذا فلجزئي الاضا في ما اندرج بالفعل تحت  
 غيره ولو قلنا للجزئي الاضا في ما امكن اندراجه  
 تحت شئ اخر يلزم ان يكون الكلي الاضا في ما امكن



اندرج شيء تحت وتكون ايضا احص من الكل الحقيقي  
 لكن بدرجة واحدة ولا يبعد ان يقال الجزئي الا في  
 ما يمكن فرض اندراج تحت شيء آخر فيه مرجع الى المعنى  
 الحقيقي للكل كما مر وانما لم يصح تعريف الجزئي الاضافي لما ذكرناه  
 لانه لا يقال للعرض انه جزئي اضافة في الانساع  
 امكان فرض الاندراج تحت فاعمل فتبين لك  
 ان الحق ان الكل ايضا له مفهوم واحد  
 حقيقي يعاين مفهوم الجزئي الحقيقي معا بل هو  
 الملكة وليس كعمل فتعمل مفهومه موقوفا  
 على فعل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي  
 الحقيقي معا بله بعينه على ما عرفت وثانها اضافة  
 يعاين الجزئي الاضافي تعابيل المتضايقات وانما  
 بين الكلين في النسكس ما بين الجزئين فالكل  
 الاضافي احص من الحقيقي كما مر والجزئي الاضافي  
 اعم من الحقيقي كما سنبينه قال وفي تعريف  
 الجزئي الاضافي نظر لانه ان الجزئي الاضافي والكل  
 الاضافي متضايقان لان مع الجزئي الاضافي

لخاص ومعنى الكل الاضافي العام وذلك  
 ما عرفت من ان مع جزء الاضافي هو المندرج  
 تحت غيره وهذا هو الخاص بعينه ومعنى الكل الاضافي  
 هو المندرج تحت شيء آخر وهذا هو معنى العام بعينه  
 فالخاص والجزئي الاضافي يقع واحد وكذلك  
 العام والكل الاضافي يقع واحد ولا شك  
 ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كالاتي  
 والابن وان للخصوص والعموم متضايقان  
 حقيقيان كالابوة والنبوة والمتضايقان لا يتعلقان  
 الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما في تعريف الآخر  
 والا لكان تعمله ضرورة ان تعقل المعرف واخر  
 مقدم على فعل المعرف فان قلت المذكور في تعريف  
 الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو مع الكل  
 الاضافي في يلزم ذكر احد المتضايقين في تعريف  
 المتضايق الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على  
 فعل العام الذي هو المتضايق مع ان المقصود  
 بالاعم والاحص هما هو العام والخاص لا مع التفصيل



والزيادة في العموم والخصوص ولكن على هذا يلزم  
تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بعبارة فيلزم  
تعريف الشيء بنفسه ومتضايفه معا وعلى الاول  
يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف فعله على  
فعل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته  
وبما يتوقف على معرفته متضايفه فالحلل في هذا  
التعريف من وجهين الاول تعريف الشيء بنفسه او  
بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمتضايفه  
او بما يتوقف على معرفته متضايفه فلا شك ان  
الحلل الاول اقوى من الثاني فالاول ان لا يقتصر  
على الثاني وحده وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه  
بالخاص من شيء كما ذكره الشارح صحيحا لا مثاله  
على الحل الاول قطعا هذا وقد حصل في جواب النظر  
ان المص ذكر المتضايفين معا في الاخص  
والاعم في تعريف شيء واحد وهو الجزئي الاضافي  
لا احد المتضايفين في تعريف الآخر ولا محذور  
في ذلك وهو ليس بشيء لان هذا القابل ان لم

ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص والمعنى الكلي  
الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالتنظر  
وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم اياه  
فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال  
في الجواب لم يرد المص بما ذكره تعريف الجزئي  
الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه يمكن  
ان يستنبط منه له تعريف في بيده دفع الاشكال  
معا الا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهرا  
وهذا منقوض بواجب العجوز  
ان زيادة المخصوصة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي  
كامر واجيب عنه عن هذا النقص بان مناط  
الكلية والجزئية هو الوجود الذي هو كما صرح به  
وبين من ان الموجود المعين الذي هو واجب  
الوجود لذاته ان يحصل في الذهن في تصف  
بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوده ككيفية منحصرة في  
شخص واحد وروبان معنى الجزئي هو ما كان  
يحتل لو حصل في الذهن لينح وهذا معنى قد لسم



كل مفهوم اما ان يمتنع الحرف اذ لم يبره بوابه كونه  
مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول  
بالفعل في الذهن ولا على اسكان حصوله  
لجزئي الحقيقة هذا المصنف يصدق على الواجب كما لا  
وارضا الممتنع للحصول في الذهن هو كونه قائم  
لاذاته على وجه مخصوص يعرض له الجزئية  
فانه يمتنع ان يكون كلياً قد ظهر مما ذكره  
النسبة بين الجزئين وبما ذكرت النسبة بين  
الكليين واما النسبة بين الجزئي والحقيقي وبين  
كل واحد من الكليين فاللبائية واما النسبة  
بين جزئي الاضافي وبين كل واحد منهما فمفهوم  
من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي  
بدونها وصدقهما بدونه في المفهوم الشاملة  
جميع الاشياء وصدق الكل على الكل الوسط  
لان نوعه انما هي بالنظر الى حقيقة  
نوعه هذا النوع نسبة واصافة بينه وبين افراده  
فليس فيها الاحقيقة افراد ومثلهما في الحقيقة

في تلك الافراد فلكذلك يسمى بالحقيقي واما  
النوع الاضافي الاضافي فلا بد من نوعه من  
اندر ارجه مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضاهياً  
وبين ذلك ان الجنس لما كان تام الماهية المشتركة  
بين الماهيتين المختلفتين في الحقيقة مقولاً عليهما  
فوجب ما هو فلا شك ان كل واحدة من  
تلك الماهيتين المندرجتين تحت موصوفة  
بان يقال عليهما وعلى غير الجنس الذي هو  
جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس  
الى الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة  
البنية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرجت  
من الماهيات التي هي انواع له فالجنس والنوع  
المندرج تحتها متضاهيان كالاب والابن  
لانه جنس الكل لا يتم حده وما الاكبر  
اشارة الى ما سمع من ان المذكور  
في تعريفات الكلمات حدود واسمها لا رسوماً  
كما توهم واذا كانت حدودها كانت تامة



كما هو الظاهر فلا بد من ذكر الجنس اعني الكلي  
 ههنا رعاية بطريقه العدم في تعريفات الكليات  
 واذا اعتبر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه  
 اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحته من الالوان  
 لكونه كليا والآخرى بالقياس الى الجنس الذي  
 هو كائنا ما كان النوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس  
 الى ما تحته فقط كما عرفت فان الجنس لا يقال  
 عليها وعلى غير ما في جواب ما هو الجنس كائنا ما  
 كان مثلا وان كان معقلا ومحملا على الفصل كائنا ما  
 كانا ولخاصة كاتضاكن والوضع العام كالماشي  
 لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان عام للمركب  
 ولا ذاتيا لهذه الشئ فكل واحد منها وان كان  
 ماهية وكليا عليه وعلى غيره للجنس لكنه لا يحل  
 ما هو فخرج عن حد النوع الاضافي في هذا القيد  
 وهو النوع المقيد بالتحقق او التخصيص  
 هو النوع الحقيقي المقيد بالمنع من وقوع الشئ  
 فيه كزبد مثلا فانه عبارة عن الماهية الثانية ولم

اخره صار يرد مانعا من وقوع الشئ فيه  
 وذلك الامر سمي شخصا وتقيينا ويكون  
 محل العالي عليه بواسطة محل السافل فان كان  
 انما محل على زيد او على التركي بواسطة محل الاخر  
 على عليهما وذلك لان الحيوان عالم بصر  
 انما لم يكن محملا على زيد فان الحيوان الذي  
 ليس بانسان لا يحل عليه اصلا فاعتبار  
 الاولوية في المقول كخرج الصنف عن الحد  
 هذا القيد وان خرج الصنف عن الحد اخر النوع  
 عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم  
 ان لا يكون الانسان نوعا بالنسبة الى الجسم النامي  
 ولا بالنسبة الى الجسم ولا الى الجوهر مع انه يسمى نوعا لكونه  
 نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه ايضا  
 النوع لما كان متضافا الى الجنس فاذا اعتبر النوع  
 القول الاول في ظاهره من اعتباره في الجنس  
 ايضا والالم يكن مضائفا له فيلزم ان لا يكون  
 الاجناس البعيدة اجناسا للماهية الاولى



بعيدة بالقياس إليها فالأولى ان يترك قيد  
 الأوليه ويحذف العنصر بقيد آخر ويقال آخره  
 النوع الاضافي كفي معقول في جواب ما هو  
 عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو  
 والا لكان النوع الحقيقي جنس ومنه كنت  
 لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جمع افراد  
 فلو فرضنا ان فوقه كلها آخر وهو ايضا تمام ماهية  
 افراد لم يكن ان يكون تمام الماهية بالقياس  
 الى كل فرد من افراده والا لكان الذي تحت  
 المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر زائد  
 على حقيقة افراده فلا يكون نوعا حقيقيا بل  
 هذا خلف فتعين ان يكون القوفا في تمام الماهية  
 المشتركة لا الماهية المختصة فيكون جنس  
 وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانه في كل فرد من  
 انه الان لما كان تمام ماهية كل فرد من افراد  
 فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذا كذا لوجب ان  
 يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد

٨٨  
 فيلزم ان يكون لكل فرد ما هيئان مختلفتان  
 كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك  
 لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه  
 تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزء الآخر لم يكن  
 شيئا منهما تمام ماهية بل جزء منها وان كان احدهما  
 جزء الآخر لم يكن للجزء تمام الماهية وانه ان كان  
 للحيوان وحيث تمام الماهية كان الان في الشتمل  
 على الحيوان وزيادة صنف لا شتمل على امر  
 زائد على ماهية افراده وان كان الان في كل  
 تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية  
 المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا  
 فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون فوق نوع حقيقي  
 ولا تحت واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي  
 فيجب ان يكون تحت كالات في كل الحيوان  
 ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافي اما  
 نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز  
 ان يكون فوق شي من الماهيات ولا يجوز ايضا ان لا يكون



النوع الحقيقي تحت نوع اضا في اصلا كالعقد  
 كما ساق فالنوع الحقيقي مقب الى النوع الحقيقي  
 لا يكون الا مفردا او مقب الى النوع الاضا في اما  
 مفرد واما ساق والاضا في مقب الى الحقيقي  
 اما مفرد ان لم يكن تحت نوع حقيقي ايضا كالان  
 واما عال كاللعوان بالنسبة الى الان مثلا  
 فانه نوع عال بالنسبة الى ساق وهو نظام  
 ولا متوسط لانه انما يكون متوسطا ان لو كان  
 فوق نوع حقيقي وكنت وهو ليس كذلك فلا يكون  
 الا عاليا بالنسبة اليه واما الاضا في مقب الى  
 الاضا في فمرا تباريع فاجعل المفرد من المراتب  
 وان لم يكن واقعا في المراتب نظر الى ان الافراد ياتوا  
 عدم الترتيب فغيب ملاحظة الترتيب على ما كان  
 ان في غيره ملاحظة الترتيب وجودا  
 ان قلنا ان الجوز حبيب هذا المثال انما ينم  
 شئنا احدهما ان العقول العشرة متفقة الحقيقة  
 وثانيهما ان الجوز حبيب لها وكذلك الاجناس

قد ترتب متصاعدة اشار بلفظه صر الى  
 ان الترتيب في الاجناس مما يجب كما لا يجب في الانواع  
 ايضا كما يكون نوع اضا في الانوع فوق والانوع  
 تحت فيكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب  
 كذلك يكون جنس الاجنس فوقه ولا تحته فيكون  
 جنسا مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب مثل  
 هذا ينبغي ان لا يعد من المراتب ويجعل المراتب  
 منحرفة في ثلثة كما فعله بعضهم لانهم لم يحوا  
 فعدوه من المراتب نظرا الى ما ذكرناه من اعتبار  
 افراده فيكون ملاحظة الترتيب بعد ما واثق  
 في الانواع متعارفة وفي الاجناس متصاعدة  
 لان ترتب الانواع هو ان يكون هناك نوع واحد  
 نوعا ولا يشك ان نوع النوع يكون تحت لان  
 نوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ انما  
 يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع  
 وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل  
 من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان ترتب



هناك جنس وجنس جنس وجنس جنس وجنس  
 ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء بالقياس  
 الى ما تحتها فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان  
 فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب  
 على سبيل التسلسل من خاص الى عام ثم اعلم  
 ان النوع السافل من مراتب الانواع مبين  
 جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الانواع  
 حقيقة فستحيل ان يكون جنس وان الجنس العالي  
 مبين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه  
 جنس فستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من  
 النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس  
 المتوسط والسافل عدم من وجه وعلى ذلك استخرج  
 الاشتقاق لا يقال قد عرفت ان التمثيل الاول  
 مبني على اتفاق العقل العشرة في الحقيقة ويكون  
 الجورم جنس لها والتمثيل الثاني مبني موقوف على  
 في الحقيقة ويكون الجورم ليس جنس لها فستحيل

معا والحد

معا والحداب عند ان المقصود من التمثيل التوضيح  
 فان طابع الواقع قد اكد واللام يضره ان كلفه  
 الفرض محصورا فيما لم يوجد له مثال في الوجود  
 فاعلم ان لاثبات ان الفرع معنيين حاصله  
 ان المعنى اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين  
 هي العموم من وجه كقولنا لكان التمدد متواليا  
 ان الاضافي اسم مطلق رددوا قولهم في صورة  
 دعوى اسم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما  
 هي العموم من وجه فثبت ان اشتداد واحد  
 بيان ان النسبة بينهما عموم من وجه وهذا هو  
 المقصود الاصلى وثانيتها ردد قولهم صريحا و  
 لاثباتها بهذا الرد وللجواب فيه لا يتوهم  
 قولهم صحيحا ولو الكفني ببيان ان النسبة هي العموم  
 من وجه لكان يفهم من ذلك ردد قولهم وكفني  
 ضمنا لا صريحا وثانيتها ردد قولهم في صورة  
 دعوى من قولهم وذلك انهم زعموا ان الاضافي  
 اعم مطلقا فرد هذا العقل هو ان يقال ليعنى في



اعم مطلقا من الحقيقي لوجود الحقيقي بدون كافر  
 للحايق البسيطة والمصدر ما هو اعم من قولهم  
 وهو ان النسبة بينهما العدم مطلقا فقال ليس بينهما  
 عدم وخصوص مطلقا واذا بطل ما هو اعم  
 من قولهم بطل قولهم لانه الا اعم لازم للانعكاس  
 وبطلان اللازم يستلزم لبطلان اللزوم فانما افتقار  
 في رد قولهم هذه الطريقة معبلة في الرد وكانه قال  
 ليس شيء منها اعم من الآخر فضلا عن ان يكون  
 الاضا في اعم فقوله ورد ذلك في مذهب القدر ما  
 وقوله اعم صفة لدعوى ان تلك الدعوى اعم  
 من مذهبهم وقوله ويحيى ان تلك الصورة بله الوجود  
 التي هي اعم وقوله ان ليس ان هذا المنفي لا انفي  
 لانه رد تلك الدعوى لا عنها كانه للحايق  
 البسيطة يعني للحايق البسيطة هي التي تمام  
 ماهية افرادها كالعقل والنفس  
 هذا انما يصح اذا لم يكن الجبر من الماهية يتصور  
 كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون

كل منهما

كل منهما تمام ماهية افرادها حتى يكون نوعا حقيقيا  
 غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضا فيا وقرنا  
 في كلا المقامين يكون الجبر من جنس الماهية ويكونها  
 مختلفين الافراد في الحقيقة والوجود والتميز  
 هذا ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تمام  
 ماهية افرادها فلم يندرج تحت جنس اصلا  
 وقد يناقش في الموضوعين ايضا المقول  
 وجواب ما هو يعني اذا سئل عن ماهية  
 بما هي يجب بلفظ وال عليها بالمطابقة والاكيد  
 ان يجب عنه بما يدل عليها تفنينا فلا يقال المندرج  
 في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال  
 الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك الاحتياط  
 في الجواب عن السؤال بما هو اذ وبما انتقل اليه  
 من الدال بالتضمن على الماهية الى الجزاء الاخر من تنوع  
 ذلك الدال فينفوت ذلك المقصود وكذا رجا  
 انتقل اليه من الدال بالالتزام عليها الى لان  
 اخره فينفوت المقصود فلا يعتمد في فهم المقصود



على القرينة لجواز خفاؤها على السامع وهذه القدرة في  
 باعتبارها على الاصطلاح على ان لا يذكر الماهية في جواب  
 ما هو الا بلفظ دال عليها مقامه واما جبر المطلق  
 في جواب ما هو وذلك انما يتصور اذا كانت الماهية  
 المعلول عنها مركبة يجوز ان يدل عليه مطابقة و  
 يجوز ان يدل عليه تنفعا فلا محذور فيه لان جمع  
 الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه الترتيب  
 لجواز الانتعال في ذلك الدال على الجزاء بالالتزام  
 الى لازم اقراره ولا يعتمد على القرينة لما عرفت فظهر  
 ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا جزاء  
 التضمن كلا معتبر جزاء وان الالتزام به يجوز  
 كلا جزاء وهذا في جواب ما هو واما التعريفات  
 فقد قيل ان الالتزام به يجوز فيها ايضا كما في جواب  
 ما هو وذلك ايضا احتياطاً فيها والاولى جواب  
 فيها مع ظهور القرينة المعهدة للمقصود  
 وانما سمي واقفاً كخصيص الواقع في الواقع  
 بل هو المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل

في الجواب بالجزء المدلول عليه تضمن اصطلاحاً و  
 المناسبة في التسمية مرعية فان الواقع انسب  
 بالمدلول مطابقة والداخل انسب بالمدلول  
 تضمن وان كان لكل منهما مناسبة مع كل في  
 الجزئين فانه مقسم له اى محصل قسميه  
 وقد يتوهم ان الناطق متلائم بقسم الحيوان الى قسمين  
 ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بغيره  
 محصل قسميه له فان غير الناطق قسم من الحيوان  
 حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق  
 قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم  
 الى هذين القسمين كان هناك امران مقسمان له  
 كل واحد منهما محصل قسم واحد له فكان من  
 قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر  
 ان الحيوان اخص الى الناطق وهو واحد  
 حصل له قسمان كان من عدم المفرد من الانواع  
 والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك  
 والمتوسطان سواء كانت انواعاً او اجناساً



لم يترك النوع العالي لانه راجع في الجنس المتوسط  
 والالحن السافل لانه راجع في النوع المتوسط  
 وكل فصل يقدم النوع العالي او الجنس العالي  
 اراد بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني  
 لا فرق من ان العالي ما هو فوق الجميع والسافل  
 ما هو تحت الجميع لانه قد ثبت ان جميع مقومات  
 العالي مقومات السافل وذلك لان العالي  
 لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته مقوما  
 كانت او اجزاء مقوما للسافل قطعا  
 فلو كان جميع مقومات السافل اما جميع  
 الفصول المقومة له لان الكلام فيها فان قلت  
 فعلى هذا لا يلزم عدم الفروق بين العالي والسافل  
 لجواز ان يكون في السافل سور الفصول المقومة  
 المشتركة بينه وبين العالي فوض امر فربما يتنازع  
 عن العالي قلت ليس في السافل وراى ما بهية العالي  
 الا الفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة  
 اظهر السافل والعالي ما بهية مفلا ليس في الان

وراء الجورم الا فصل مقومة للثان ومقومة  
 للجورم وهي قابل الابعاد والنامي والحاسد  
 المتحرك بالارادة وان طوع وكذا ليس في الان  
 وراء الجسم الا فصل مقومة للثان ومقومة  
 للجسم هي الثلاثة الازمنة وليس فيه ايضا وراى الجسم  
 النامي الا فصلان مقومان له هما الاجران ليس  
 فيه ايضا وراى للثاني ان الافضل واحد هو الثاني  
 فانه اذا مرتب الاجناس كان الذي تحت الجنس  
 الاعلى مركبا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز النوع  
 السافل عن الذي فوقه الا ما هو فصل مقوم  
 فاذا فرض كونه مشتركا لم يبق خروج اصلا  
 والقول الشارح والمعرف ما يستلزم الى  
 اما ما يكون تصويره بطريق النظر موصلا الى  
 تصور الشيء او امتيانه وهذا القيد يفهم اعتباره  
 لا تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى  
 فلا تشارحا وكيف لا يكون معتبرا والمقصود  
 من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتهيكالات



ومع هذا القيد لا يتحقق بان تصور المَعْرِف مستلزم  
ايضا تصور معرفة فينتقص حد للمعرفة به ولا بان  
تصور الماهيات مستلزم تصور لوازمها البنية  
المعتبرة في طلالة الالتزام اذ ليس شئ من هذه  
الاستلزامين بطريق النظر والكتاب  
وليس المراد بتصور الشئ قد يتبين ان تصور  
الشئ المكتسب من العقل الشارح قد يكون  
بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في  
غير الحد التام واما تصور المَعْرِف كما سبب عن بعض  
ماعداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه وشرطوا  
بين المَعْرِف والمَعْرِف واخرجوا الاعم والاضيق عن  
صلاحية التعريف بهما واما المبين فلما كان ابعد  
من الاعم والاضيق كان اولى بان لا يفيد فان كان  
حدانا مازلا بدان يكون بالكنه لان تصور الماهية  
بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه  
وان كان غير الحد التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء  
بالكنه فانه يكفي فيه تصورات الاجزاء مفصلة

اما بالكنه

اما بالكنه او بغيره وليس شئ فانه اذا لم يكن بعض  
الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن الماهية معلومة  
بالكنه قطعاً <sup>قال</sup> والا لكان الاعم من الشئ  
اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المَعْرِف ان يكون <sup>صلا</sup>  
الى كنه المَعْرِف او يكون مميزا له عن جميع ماعداه  
ولذلك حكموا بان الاعم والاضيق لا يصلح  
للتعريف اصلا والصواب ان المعتبر في المَعْرِف  
كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه او بغيره  
سواء كان مع التصور بالوجه يتميز عن جميع ماعداه  
او عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشئ  
مقصورا مع عدم امتيازها عن بعض ماعداه واما  
الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون  
تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا الى معرف  
كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع امتياز  
عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا  
بوجه اعم واخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الاعم  
او الاخص فهما يصلحان ايضا للتعريف في الجملة



او استبازه عن جميع ماعداه

قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين  
لما روا ان التصور الذي يمتاز معه المتصور عن  
بعض ماعداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه  
وشروط المساواة بين المعرف والمعرف واخرها  
الاعم والاخص عن صلاحه التعريف بها وانما المتأخر  
فلما كان ابعد من الاعم والاخص كان اول بان  
لا يفيد تميزا تاما مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا  
اصلا وان احتمل احتمالا بعيدا ان يكون تميز  
في الجملة وابعده في وانه تميزا تاما بان يكون  
بين المتأخرين خصوصية بعض الانتقال  
من احدهما الى الآخر ولا احصى لكونه اذ  
هذا موقوف على ان يكون العام ذاتيا  
للخاص ويكون الخاص معقول بالكنه واما اذا  
لم يكن ذاتيا او كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا  
بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العالم  
فيه وايضا شروط تحقق الخاص هذا

من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر  
حتى يكون دورا محالا ومنهم من استدل على عدم  
الاستلزام فقال انما يلزم قطعاً لجواز تعقل بعض  
المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيتحقق فيها  
المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم

استدلوا بان المتأخر لا يلزم من عدمه الالتزام  
فان كان ذلك فقد تم الاستلزام  
فان كان ذلك فقد تم الاستلزام

ما ادعاه من عدم الاستلزام والا فلا  
وزعم الامام **الاول** منها على ان سلب التميز لازم  
ذهني لكل معنى من المعاني فيلزم من حصوله للذهني  
حصوله فيبه وهو ليس بصحيح فاننا نقدر كثيرا  
من المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها عنها ولو لم  
فلت لا يستلزم كل تصور تصديقا وهو بسيط

قطعا نعم سلب التميز لازم بتقيد بالمعنى الاعم وهو  
ان يكون تصور الكل في نفسه مع تصور اللان في  
كافية الجزم بالندوب بينهما والمعتبر في الدلالة  
الالتزامية اللازم اليقين بالمعنى الاخص وهو  
ان يكون تصور الكل في نفسه مع تصور اللان في

**قال** لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ماهية

استدلوا بان تصور كل تصور تصديقا بالكل  
لان التصور اعم من التصدق  
والاعم لا يستلزم الاخص ولا  
لم يكن الاعم اعم ولا الاخص اخص  
ان تصور الكل في نفسه مع تصور اللان في  
كافية الجزم بالندوب بينهما والمعتبر في الدلالة  
الالتزامية اللازم اليقين بالمعنى الاخص وهو  
ان يكون تصور الكل في نفسه مع تصور اللان في

قال لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ماهية  
كالم يعلم وجود لازم ذهني  
للكل معناه سبطا كما قد ذلك  
ذهني لكل معنى من المعاني المركبة

حسب بن زهره في شرحه







وان استلزم المطابقة الا ان تركيب اللفظ  
 الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز ان  
 المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزء ولا  
 المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك اذ لا يلزم  
 وجود دلالة الالتزام بما مطابق بل يلزم تركيبه  
 الالتزامي دون تركيب المدلول المطابق ولا دليل  
 يدل على استحالة ذلك فقد رتب هذا الاعتراض بان  
 جزء اللفظ اذ دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام  
 فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والا  
 بثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء الآخر من اللفظ  
 لا يجوز ان يكون مهملًا والالم يكن هناك تركيب بل  
 الى المستعمل واذا لم يكن مهملًا بل كان موضوعا للمعنى  
 فذلك المعنى لا يجوز ان يكون عين المدلول المطابق  
 للجزء الاول والا كانا لفظين مترادفين يدل كل واحد  
 منها على كل ما يدل الآخر فلا تركيب هناك ايضا  
 بل يكون معنى مغايرا للمعنى للجزء الاول فقد حصل  
 لجزءي اللفظ مدلولان مطابقان قطعًا ولزوم

الكون اقل من لالة لاما وبالفاذ الصنيع يعنى  
 الشئ بما ياديه في المعرفه والجها لة كان اصناع  
 تعريفه بما هو اقل من ذاولى وسمى دورا  
 مصرحا وذلك بظهور الدور فيه واذا ادا  
 المرتبة على واحدة استرة الدور هناك فذلك  
 يسمى دورا مضمر اوف الدور المضمر اكثر اذ  
 في الدور المصرح يلزم تقدم الشئ على نفسه بل يتبين  
 وفي المضمر مراتب فكان اقل من السطوح  
 هو اصل المركبات وانما يسمى العناصر الاربعة  
 باستطقات لانها اصول المركبات من الحيوان  
 والنباتات والمعادن واعلم ان استعمال الالفاظ  
 والمجازية اورد لتبادر الذهن منها الى غير المعاني  
 المقصودة لعل القرينة وفي الاشتراك تردوي  
 المقصود ومن مالمس المقصود لكن كحل ان  
 على اللفظ على غير المقصود فيكون ارد من استقام  
 الالفاظ القرينة اذ لا يفهم هناك شئ اصلا  
 فالحل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فيقول

فالحل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فيقول  
 بلا دليل ثم حجت المراد ان

هذا هو المعنى الذي  
 لا يكون له مدلول

بما



الحق هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق

و هي اشارة الى  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

الحق هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق

الحق هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق  
عنه انما هو الحق

الشيء في المنطق  
على الشرح  
من المقدمة  
التي هي ان الشرح



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is oriented vertically, reading from right to left. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is dense and fills most of the page.

[illegible]

چون کند شتر را چهار درین  
لحم بستران کند صلابت عشق

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is oriented vertically on the page.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or tear in the paper. The visible text includes words such as "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ" (Praise be to God) and "وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ" (Greeting and peace).























